الأستاذ الدكتور محمد خـــان
باحث في علوم اللسان العربي
عميد كلية الآداب واللغـــات
جامعة محمد خيضر – بسكرة .

أصول النحو العربي

مطبعة جامعة محمد خيضر- بسكرة
2012

﴿...ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝٢٤ تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذۡنِ رَبِّهَا ... ﴾ .

سورة إبراهيـــــم

إهـــــــــــــــــــــــــــداء

إلـــــى

الذين يسّرهم الله لليســـــرى

* والديّ الكريمين ،، طاعـةً وحُسنـــــــى
* إخوتي وأخواتي ،، صلـةً وقُربـــــــــــى
* أم البنيـــــــن ،، مـــودّةً ونَجـــــوى
* كريمتي الغاليـة ،، حنانًـــا وبُشـــــــــرى
* أبنـائي البـــــررة ،، محبـةً وهُـــــــدى

اللهم جازهم الجزاء الأوفـــى
وحسن أولئك رفيقا .

م.خ

مقدمـــــــــــــة

هذا كتاب في أصول النحو العربي نقدّمه إلى طلبتنا الأعزّاء، راجين أن يتقبّلوه بقَبول حسنٍ، ونأمل أن يجدوا فيه ما يروي شغفهم العلمي، وأن يسدّ فراغًا في تحصيلهم الجامعي ، فيكون لبنة متينة في تكوينهم الأكاديمي.

لا شكّ في أنّ أصول النحو تفيد طلبة اللغة العربية وآدابها، وهم يتأهّبون للتخرّج في تخصص علوم اللسان، وفنون الآداب، فيواجهون مدونة ثـــــــرّة من النصوص التراثيّة، سواء أقصدوا بها البحث الأكاديمي، أم أرادوا تدريسها في مختلف مراحل التعليم، فإذا تمكّنوا من إتقان مادة الأصول استوعبوا قواعد اللّغة، ومن ثمّ اقتدروا على توصيلها إلى غيرهم. وتلك مهمّة نبيلة وشاقّة.

إنّنا نشعر بثقل المسؤولية، ونحن نحاول أن نيسّر أصول النحو للقراء الكرام، آملين أن يجدوا فيها ما يمكّنهم من الاطّلاع على خفاياها، وما يساعدهم على توسيع معارفهم العلميّة، وأن يدركوا الأسس التي بُني عليها النحو العربي بكل ما فيه من دقّة ونضج، وما فيه من تمحّل وتطويل.

وقد جاء هذا الكتاب مبنيّا على أربعة فصول، مسبوقة بمقدّمة، وتمهيد، ومنتهياً بخاتمة.

المقدمة: نتحدّث فيها عن الكتاب وأهميّته وأقسامه ومنهجه...

التمهيد: نخصّصه للحديث عن أصول النّحو العربي، وحدود الفصاحة.

الفصل الأول: سيكون معقودًا للنقل أو السماع وشروطه.

الفصل الثاني: ينفرد بالقياس وأنواعه.

الفصل الثالث: يعالج العلّة وأنواعها، وموقف ابن مضاء منها.

الفصل الرابع: يخصّص لنظريّة العامل، وموقف المحدثين منه.
الخاتمة: نذكر فيها أهم النتائج.

ونستعين في إعداد هذا الكتاب بالمنهج الوصفي التحليلي النّقدي، حيث نجمع الآراء المختلفة من مضانها، ونعرضها وفق رؤية موضوعية، فنقوّي بعض الآراء، ونضعّف بعضها الآخر، فنقبل أو نرفض بالدّليل العلمي، ذلك أنّا نعتقد أنْ: "لا قداسة لفكر بشر، ولا تجاوز له إلاّ بالدّليل".

وفي الأخير أقدم كل الشّكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل، وطلبتي الأعزّاء. (وهذا الكتاب ثمرة من غرسهم). وإلى كلّ العاملين بجدّ واجتهاد من أجل النهوض بلغتنا العربيّة، والرّقي بالجامعة الجزائريّة. والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السّبيل.

محمد خـان
بسكرة 15 ربيع الثاني 1433هـ
يوافق 08 مارس 2012م

تمهيد

أصول النحو،وحدود الفصاحة

نهض العلماء بجمع اللغة العربية من مصادرها التي سنذكرها لاحقا، وقام النحاة باستنباط قواعد النحو من هذه المدونة، وتطلّعوا إلى أن يكونوا مثل علماء الشريعة، فكانت عندهم القاعدة والحكم والقياس والعلة كما هي عند علماء الفقه.

إن مصطلح (**الأصول**) قديم في تراثنا الثقافي، ظهر في بيئة الفقهاء قبل بيئة النحاة التي عرفته في القرن الرابع الهجري. والمشهور أن هذه العبارة استعملت للدلالة على مجموعة مصادر التشريع الإسلامي، وكيفية استقراء نصوصها، واستنباط الأحكام منها، ومشروعية العمل بها. وبهذا يتبيّن لنا أنها تدل على (منهج) عند الفقهاء.

فالفقيه عندما يحدّثك عن (الأصول) إنما يحدثك عن النصوص، وأولية أحدها عن الآخر. فهي المنهجية التي بمقتضاها يكون استنباط الأحكام الشرعية. قال أحد الدارسين: إنّ علم الأصول هو المنهج المنظم للتفكير الفقهي في التشريع الإسلامي، ويتناول الأساسيات التي تقوم عليها الأحكام الشرعية [1].

إن الأصول علم من العلوم التي نشأت في أوج الحضارة العربية الإسلامية، وكانت تهدف إلى وضع القوانين التي تكون أساسا لاستنباط الأحكام التي تتجدد بتجدد الأحداث حسب تطور الزمان، ولهذا كان من الضروري على كل مقرر لحكم من الأحكام أن يكون على دراية كافية بطرائق الاستنباط والاحتجاج والأدلة لما يراد الحكم فيه.

[1] السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء الأصول، ص9.

1-2- تعريف أصول النحو:

الأصل : أساس الشيء، وجمعه أصول، ورجلٌ أصيل: ثابت الرأي عاقل، ويقال: مجد أصيل، ورأي أصيل[2].

ويعرفه ابن الأنباري (577 هـ) بقوله:« أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعُه وفصولُه، كما أن أصولَ الفقه أدلةُ الفقهِ التي تنوّعت عنها جملتُه وتفصيلُه، وفائدته التعويل في إثبات الحكمِ على الحجّة والتعليلِ، والارتفاعُ عن حضيضِ التقليدِ إلى يفاعِ الاطلاعِ على الدليلِ، فإن المخلد إلى التقليدِ لا يعرفُ وجهَ الخطأ من الصوابِ، ولا ينفكّ في أكثر الأمرِ عن عوارضِ الشكِّ والارتيابِ»[3].

والمقابلة التي أجراها ابن الأنباري بين أصول النحو وأصول الفقه واضحة لا تحتاج إلى شرح ، ذلك انه استعان بما هو شائع في أصول الفقه لتوضيح تعريفه لأصول النحو .

وهو يبيّن التأثير الذي حصل بين العِلميْن ، وأن أصول النحو علم نشأ متأخراً نسبيّا، ومتأثرا بما هو في بيئة الفقهاء، ويمكن أن نستنتج نتيجة أولى، وهي أن النحو العربي نحو عملي في نشأته، انطلق من النصوص العمليّة، وليس من الأحكام المجرّدة، ثم انعكس أمره. وعلى النّهج نفسه عرّفه السيوطي (911 هـ)، وهو من النحاة المتأخرين، بقوله: " أصول

---

[2] ابن منظور ، لسان العرب، مادة (أصل) 89/1.

[3] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص80.

النحو علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجماليّة من حيث هي أدلّته، وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدلّ"[4].

وممّا لا شكّ فيه أن هذا النص صريح في أن أصول النحو علم استدلالي يبحث في كيفية استنباط الأحكام والأدلّة التي تعضدها، فهو منهج للكشف عن الأدلة.

وعند جمهور النحاة أن أدلّة النحو ثلاثة: السماع والقياس والإجماع. وأسقط منها ابن الأنباري الإجماع، وأضاف إليها الاستصحاب، فقال: "أقسام أدلّته ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها"[5].

لقد أُخذت أصول النحو من أعمال أقدم النّحاة، واستنبطت من نصوص العربية المحتجّ بها، ومن الطرائق التي عالجوا بها المادة اللغوية. وبمعنى آخر، فإنّ أصول النحو هي طريقة اللغويين في ضبط مدوّنة عملهم، ولكن ما هي النصوص التي اعتبروها أصولا؟ وماذا اشترطوا فيها؟ وما المنهج الذي توخوه في الاستدلال، والاحتجاج؟ وبتلخيص آخر نقول: ما هي نصوصهم الأصلية؟ وما هي اختياراتهم المبدئية؟ وطرائقهم المنهجية؟

---

[4] الاقتراح في أصول النحو، ص27.

[5] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ،ص 81.

2-2- حدود الفصاحة:

اتفق العلماء على أن القرآن الكريم في أعلى درجات الفصاحة، وجعلوه المرجع الأول فيها، وقاسوا كل كلام عليه، فما وافقه قبلوه، وما خالفه ردّوه، ولذلك عدّوا لغة قريش أفصح اللغات، لأن القرآن الكريم نزل بها، ولأنها لغة النبيّ (ص) والصحابة، والسواد الأعظم من الرعيل الأول. ولما نظروا في بقية اللغات وضعوا لهَا شروطا في الزمان والمكان لتحقيق شروط الفصاحة، ورأوا أن هناك مناطق أفصح من مناطق، وأزمانا أولى من أزمان في الاحتجاج.

لقد اعتمد علماء العربية مقياسين لضبط المدوّنة اللغويّة: مقياس للزمان وآخر للمكان – واللغة تتأثر بالزمان والمكان – فحدّدوا الفترة الزمنية التي يحتج بلغتها بثلاثة قرون: منها 150 سنة قبل الإسلام، و150 سنة بعده. وقال الأصمعـــــي(ت216هـ) في هذا الشأن: خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة (توفي 176 هـ) وهو معاصر لسيبويه (180هـ).وربّما كان انقضاء أجل سيبويه هو الذي جعل الشاهد الشعري يقف عند هذا الشاعر.

إن ما يُعدّ حجة في اللغة يتوقف على نصوص الأدب الجاهلي والمخضرم والإسلامي والأموي، ويخرج من دائرة الاستشهاد ما كان عباسيا وما كان مولدا، وما جاء بعد هذه العصور، فلا احتجاج بشعر ابن الرومي (272هـ) ولا البحتري (284هـ) ولا المتنبّي(354هـ) ولا أبي فراس الحمداني (357هـ) ولا المعري (449هـ)...

والحقيقة أن هذا الشرط بقي نظريا، فقد استشهد النحاة بشعر الزّباء(ملكة تدمر، ت 358 ق.هـ) وجذيمة الأبرش(ت 356 ق.هـ) وأعصر بن سعد[6]، وهم قد عاشوا في القرن الرابع قبل الهجرة. وهو شعر مشكوك في نسبته. كما احتجوا بشعر عمارة بن عقيل(229هـ) وأبي عبد الله الشجري، وقد عاشا بعد القرن الثاني الهجري. واحتجّ الزمخشري بشعر أبي تمام(ت 231هـ) وجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، فهو حجة في الرواية، ولذلك يكون حجة في القول.[7]

وقد ردّ أبو حيان (ت 745هـ) عليه بقوله:«وكيف يستشهد بكلام من هو مولّد، وقد صنّف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره».[8]

وهكذا، لم يكن الاتفاق واضحا بين النحاة في ضبط الشاهد الشعري لا في حدوده الزمانية ولا في شروط روايته، فقد كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) يطعن في بعض شعر العرب، وكذلك تلميذه عيسى بن عمر (149هـ)، الذي كان يخطّئ النابغة الذبياني (توفي 604م) في قوله:

فبتُّ كأنّي ساورَتني ضئيلةٌ من الرّقش، في أنيابها السمُّ ناقعُ

وذهب إلى أنَّ الصّواب لو قال:(ناقعًا).

---

[6] ينظر الكتاب 3/ 518 والمقتضب 13/2.

[7] ينظر الكشاف 220/1.

[8] البحر المحيط 90/1 ، 91.

وكذلك ينسبُ الخطأ إلى الفرزدق التميمي (ت 110هـ)[9] في قوله:

وعَضّ زَمانٍ يا ابن مروانَ لم يدع من المال إلاّ مُسحتًا أو مجلفُ

والعطف على المنصوب يقتضي أن يكون المعطوف منصوبا (أي مجلفا).

وكذلك كان يفعل المبرد(285ه) والفارسي(337ه) وابن جني (392ه) وغيرهم من النحاة.

ولقد تشدّد بعض العلماء في رفض الشعر المجهول القائل كالمازني (236هـ) والمبرد (285هـ) والزجاج (316هـ) وغيرهم.

لقد وُجد في كتاب سيبويه (50) خمسون بيتا مجهول القائل، فإذا رُفض كل مجهول قائلهُ، رفض خمسون قاعدة في كتاب سيبويه، ولم يقل بهذا أحد من اللغويين، ولا تجرّأ أحد على تخطئة إمام النحاة، ما عدا ما كان من المبرد في قول امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غير مُستَحقبٍ إثما من اللهِ ولا وَاغلِ

لقد قرأ حمزة بكسر ياء المتكلم في لفظ (بمصرخيِّ) من قوله تعالى﴿ **فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم مَّآ أَنَاْ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ**﴾ سورة إبراهيم 22/14 . وهي قراءة سبعيّة، واستشهد الفراء (ت207هـ) لصواب كسر ياء المتكلم ببيت شعر:

---

[9] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص32، وأبو الطيب ، مراتب النحويين، ص30،31. والسيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص44.

قال لها: هل لكِ يا تا فيِّ قالت لهُ : ما أنتَ بالمرضيِّ[10]

وأجازها أبو عمرو بن العلاء (154هـ). وخطّأها كثير من النحاة منهم الأخفش[11] (205 هـ) والزجاج (316 هـ) والنحاس[12] (338 هـ) والزمخشري[13] (538 هـ) قال: « وهي لغة ضعيفة، والبيت مجهول قائله».

إن هذا البيت منسوب إلى الأغلب بن عمرو العجلي (استشهد في غزوة نهاوند سنة 20هـ)، إذن ليس بمجهول. وما كان مجهولا عند قوم، فهو معلوم عند آخرين، وهذه اللغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم في نواحي الشام، يقول قائلهم: ما فِّي أفعل كذا، ونصَّ قطرب (206هـ) على أنها لغة في بني يربوع (من تميم)، وقال أبو عمرو بن العلاء: هي من اتباع حركة الياء لما قبلها. وقد روى بيت النابغة:

عليِّ لعمرٍو نعمةٌ بعد نعمةٍ لوالدهِ ليست بذاتِ عقاربِ[14]

وبالنسبة لحدود المكان فقد نظر اللغويون إليه على أساس مبدأ التأثير والتأثّر أو التغيير، فكانت البوادي ومعاييرها والحضر وحدودها فلا بدّ لأهل الوبر أن يحافظوا على انعزالهم، ولا بدّ لأهل المدر الفصحاء ألا يخالطُوا غيرهم وفي هذا المجال يقول ابن جني (392هـ): «لو عُلم أنّ أهل

---

[10] معاني القرآن 75/2 قال المبرد : لو صليت خلف إمام يقرأ بكسر الياء في (مصرخي)لأخذت نعلي ومضيت.الكامل 155/6.

[11] معاني القرآن 599/2.

[12] إعراب القرآن 368/2،369.

[13] الكشاف 118/3.

[14] البحر المحيط 419/5 والدر اللقيط ، ص413.

مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوَجَبَ الأخذُ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر»[15].

لقد قرّر اللغويون أنّ أفصح اللغات ما كانت أبعد عن أماكن التأثّر أي التي لم تخالط غيرها، لذلك رفضت لغات القبائل العربية التي سكنت تخوم شبه الجزيرة العربية، وشغفوا بالأعراب المنتمين إلى قبائل الوسط (تهامة والحجاز ونجد)، وهي القبائل التي حددّها الفارابي، ونقل نصّه السيوطي(911هـ): «كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: **قيس وتميم وأسد**، فإنَّ هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم **هذيل** وبعض **كنانة** وبعض **الطاّئيين**، ولم يؤخذ عن غيرهم، من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنَّهُ لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري مّمن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين من حولهم .فانه لم يؤخذ من لَخمٍ و لا من جُذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط و لا من قُضاعة ولا من غَسَّان وإيَاد لمجاورتهم أهل الشّام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربيّة ، ولا من تَغلب والنَّمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان. ولا من بَكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عُمَان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من

15 الخصائص 5/1.

أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثَقيف، وأهل الطّائف لمخالطتهم تّجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم. والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، فصيّرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب »[16].

وممّا يلاحظ أنّ الدارسين في ميدان علوم اللسان في عصرنا قد كشفوا كثيراً من الظواهر اللغوية التي ترجع إلى أصول لهجية، كما أنّ العلماء المتأخرين قد تساهلوا في الاستشهاد بلغات بعض القبائل التي نصّ الفارابي على رفضها، فقد اعتمد ابن مالك (672 هـ) في مؤلفاته على لغات لَخم وخُزاعة وقُضاعة. وقد اعترض أبو حيان الأندلسي (745 هـ) في شرحه للتسهيل على ابن مالك، وقال : «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن»[17].

إن فصاحة اللغة ترتبط بدرجة انعزالها، وابتعادها عن أماكن التأثر،كما ترتبط بالبادية، وأنّ بعض القبائل أفصح من بعض،بل وفي نطاق القبيلة الواحدة، تكون الفصاحة في بعضها الآخر (بعض كنانة وبعض طيء) وتستثنى لغة قريش من هذا الوضع فإنها أفصح اللغات باتّفاق.

والسؤال الآتي هو كيف تكوّنت لغة قريش؟

---

16 المزهر 211/1، 212 والاقتراح ، ص56.

17 الاقتراح ، ص57.

كانت قريش تستقبل الوافدين إليها للتجارة والحج وأسواق الأدب، فتتخيّر من كلام هؤلاء وأشعار أولئك أحسن الأنماط وأقوى الأساليب، فيستساغ ويجري على ألسنة الناس، ويتخاطبون به، وهكذا يستمرّ الوضع في الانتقاء والاستعمال ،حتى يشتهر، ويكثر فيصير من لغة قريش. إذن هي مزيج من عدة لهجات، ولمكانة قريش في الجاهلية، وفي الإسلام صارت لغتها اللّغة الموحِّدة لجميع اللهجات العربية، واللسان الرسمي لكل العرب، وازدادت مكانتها في نفوسهم عندما نزل القرآن الكريم بها.

خريطة تقريبية لمواضع اللهجات العربية

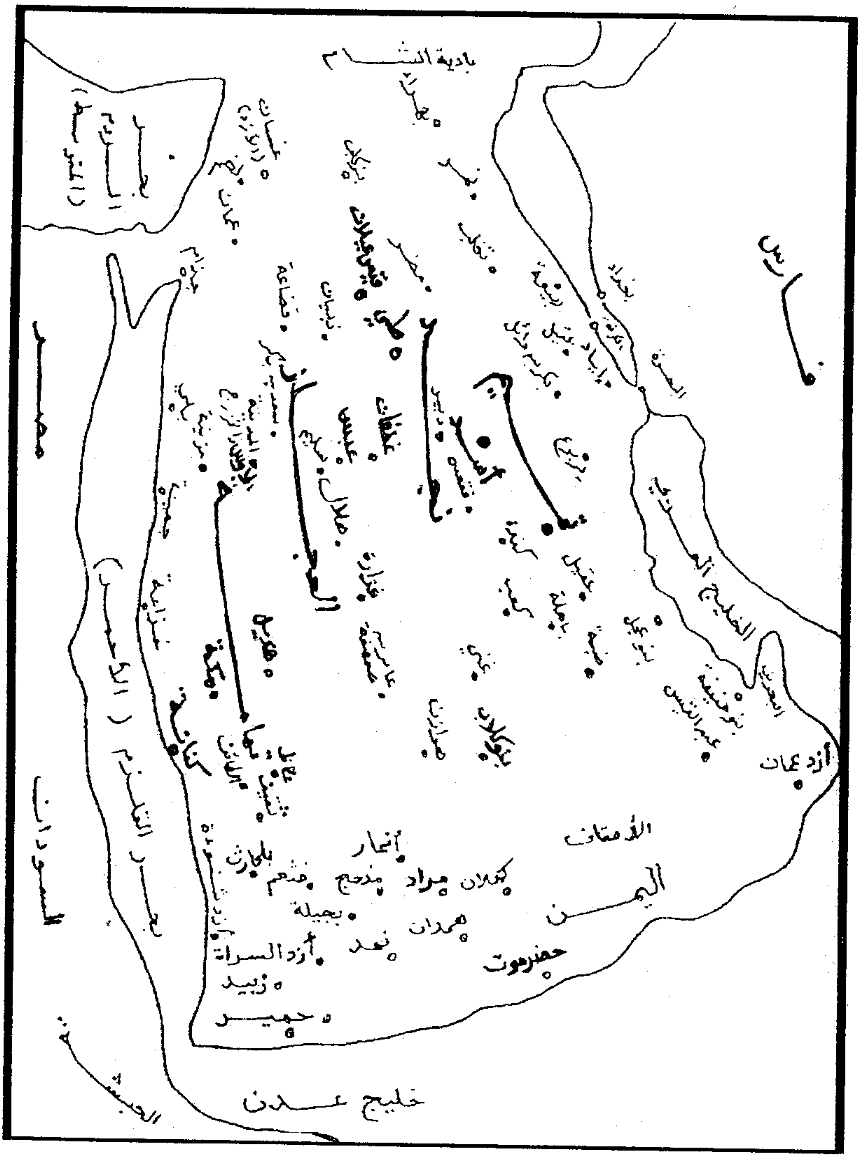

الفصـــــــل الأول

النقـــــــل أو السمـــــاع

عرفنا سابقا أن العلماء قد اتفقوا على أن "السماع أو النقل" دليل من أدلّة النحو التي ترتكز عليها أصوله. والمقصود بالسماع: ما نقله العلماء من نصوص لغوية بشروطها المحدّدة. واعتبروها من أصول اللغة، ومن مصادرها الأساسية .

وفي مقدمة هذه النصوص القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، ثم الحديث الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر. ولكن ما موقف العلماء من هذه النصوصِ؟ وهل هي على صعيد واحد؟

إنَّ لكل لغوي موقفا مبدئياّ ينطلق منه ليتمكن من حصر المادة اللغوية، وتحديدها بدقة، وبمعنى آخر لابد له أن يختار ما يدرس، وأن يحدد غايته، ومنهجه في ذلك. وإذا كان اللساني في عصرنا الحاضر لا يفاضل بين نماذج اللغة، ومنطلقه المبدئي في دراسة اللغة هو اعتماد ما أدى وظيفة الإبلاغ والتواصل، فإن منطلق اللغوي قديما لم يكن كذلك. لقد عُني باللغة العربية باعتبارها موضوعا للدرس اللغوي، لأنها لغة القرآن الكريم، ولغته هي الفضلى التي يجب أن تعتمد بين أفراد المجتمع الإسلامي الناشئ، وكذلك هي اللغة الموحِّدة لجميع المسلمين الذين يجب أن يتواصلوا بها، وبهذا المنطلق تزداد انتشارا على لسان أبنائها جيلا بعد جيل، وعلى لسان الداخلين في عقيدة الإسلام على مرّ العصور. وكان هدف العلماء القدماء يتمثل بالدرجة الأولى في :

1- المحافظة على قدرة المسلم في قراءة القرآن الكريم وفهمه، واستنباط الأحكام منه.

2- حماية لغة أفراد الأمة من اللحن، وحصانتهم منه؛ لأن تفشي اللحن من شأنه أن يقيم حاجزا بين اللغة الموحدة وبين ما يتفرع عنها من لهجات، وهذا يؤدي بدوره إلى انقسام الأمة الواحدة.

3- حماية العربية من لغات الأمم الأخرى التي دخل أهلها في الإسلام أو مما يمكن أن يجاورها أو يتفاعل معها.

وفي هذا الشأن يقول أبو بكر الزبيدي (379 هـ): « ولم تزل الأئمة من الصحابة الراشدين، ومن تلاهم من التابعين يحضّون عل تعلّم العربية وحفظها، والرعاية لمعانيها، إذ هي من الدين بالمكان المعلوم؛ فبِها أَنزلَ الله كتابه المهيمن على سائر كتبه، وبها بلّغ رسوله عليه السلام طاعتَه، وشرائعَ أمره ونهيه»[18].

وإذا كان علماء العربية قد انطلقوا من معيارية لغوية ترجع إلى مستوى راق، اصطلحوا على تسميته باللغة الفصحى، فما هي إذن هذه الفصحى؟ وما هي شروطهم فيها؟ ومعايير رفضهم لغيرها؟.

اتفقوا على أن لغة القرآن هي الأرقى والأسمى، وعليها يقاس كل كلام مهما يكن قائله، فان وافقه فهو الفصيح، وإن خالفه فهو دون ذلك. لا يرقى إلى درجة القبول في التعليم ولا في الخطاب الرسمي، وعدوه من اللغات واللهجات المرغوب عنها.

إذن القرآن الكريم حجة، وقراءاته كذلك إذا توافرت فيها شروط ثلاثة:

1- صحة السند عن الرسول (صلى الله عليه وسلم).

---

18 طبقات النحويين واللغويين، ص12.

2- موافقة الرسم العثماني.

3- موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

كما اشترطوا في النقل أو في السماع ثلاثة شروط على الإجمال، هي:

1- الفصاحة.

2- السند.

3- التواتر.

قال ابن الأنباري: « النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة »[19]. وما لم يتوافر فيه هذه الشروط، فمختلف فيه.

غير أن هذه الشروط لم يصرح بها النحاة القدماء، وإنما استنتجها المتأخرون من سيرة العلماء، ومواقفهم المنهجية والعلمية، ومن رحلاتهم إلى البوادي، وتنقلاتهم بين القبائل، ومشافهتهم للأعرابِ، أهل اللغة.

[19] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص 81.

أولا- أقسام النّقـــــــل:

- ينقسم النقل إلى قسمين : متواتر وآحاد.

فالمتواتر القرآن الكريم، وما تواتر من الحديث الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر.

وهذا القسم دليل قطعي من أدلّة النحو، يفيد اليقين، ولا مجال للشك فيه، قال ابن الأنباري: « اعلم أنّ النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد. فأما التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنّة، وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلّة النحو العربي».[20]

وذهب أكثر العلماء إلى أنّ شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حدّ لا يجوز فيه الاتفاق على الكذب كنقلة القرآن، ورواة الحديث، ورواة كلام العرب، فإنهم انتهوا إلى حدّ يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب.

وأمّا الآحاد فما تفرّد بروايته بعض الناس، وقلّ عن حدّ التواتر، وهو دليل يؤخذ به في اللغة على أشهر الآراء، ولكن ليس بدليل قطعي، بل هو دليل ظنّي، ولا يقوى إلى درجة اليقين إلاّ بقرائن أخرى تعضده، قال ابن الأنباري:"وزعم بعضهم أنه إذا اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن".[21]

---

[20] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص83.

[21] نفسه ، ص 84.

واشترط العرب في الناقل أن يكون :

1- منتميا إلى القبيلة التي حددت من بين الست قبائل (تميم، أسد، قيس، هذيل وبعض كنانة وبعض طيّ).
2- أو راويا لإحدى اللغات المرتبطة بتلك القبائل.
3- غير متأثر بلغات أجنبية (أي ليس من القبائل التي رفضت لغاتها).
4- منتميا للفترة الزمنية التي حددت للاحتجاج (150 قبل الإسلام و150 بعده).
5- عدلا، رجلا كان أو امرأة، كما يشترط في نقل الحديث، فان كان فاسقا لم يقبل نقله[22] (وتقبل لغة الفاسق على المشهور).

وهذا الشرط بقي نظريا، فقد اتسعت الرواية إلى كثير من أهل الفرق والبدع والأهواء.

1-3- القرآن الكريـــــــم:

هو الوحي المنزل على محمد (ص) باللفظ العربي الفصيح المنقول إلينا بالتواتر، والمجمع على قراءته بالطرائق التي وصلتنا. ولقد أجمع العلماء على ضبطها وتحريرها متنا وسندا، واتفقوا على الاحتجاج به، وبقراءاته إذا توافرت فيها الشروط المجمع عليها. والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي

[22] الاغراب في جدل الإعراب، ص85. قيل لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه، وإنما تشترط في الراوي. سعيد الأفغاني، أصول النحو 63.

في الحروف وكيفية أدائها من تخفيف وتشديد وزيادة ونقص وتغيير حركة...[23] وشروط صحتها ثلاثة:

1- صحة السند إلى الرسول (ص).

2- موافقة الرسم العثماني.

3- موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

إن القراءات القرآنية التي ضبطها العلماء مروية عن الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين، وهم ممّن يحتجّ بكلامهم كأبي عمرو بن العلاء(ت 154هـ) والكسائي (ت189هـ) ويعقوب الحضرمي(ت 205هـ)، والقراءة الشاذة لا يقدحُ في الاحتجاجِ بها في اللغة، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها.

فالقراءة سنّة متّبعة، يجب قبولها، والمصير إليها والاحتجاج بها، وكان أبو حيّان من أشدّ المتحمّسين للدفاع عن القراءات، قال: «وكثير من النحاة يسيئون الظن بالقراءة ولا يجوز لهم ذلك».[24]

لقد قرأ نافع وابن عامر وهما من السبعة بهمز(معائش) في قوله تعالى:﴿**وجَعلنا لَكم فيها مَعايشَ**﴾ **الأعراف10/7** مفردها معيشة، والياء فيها أصليّة والأصلي لا يُهمز، بل يُهمز الزّائد، مثل صحيفة وصحائف، سريرة وسرائر. وقد خطّأ هذه القراءة كثير من النّحاة منهم أبو عثمان

---

[23] محمد خان، اللهجات العربية والقراءات القرآنية، ص47.

[24] البحر المحيط 271/4.

المازني(ت236هـ) وأبو العبّاس المبرد(ت 285هـ)[25] وأبو جعفر النحّاس(ت338هـ)، وجعلها سيبويه همزا على التشبيه، تشبيها بصحائف[26]، لأنّ الحرف الأصلي يحمل على الزائد، فيعامل معاملته.

وقرأ أبو جعفر وشيبة الأعرج ﴿**لِيجُزَى قومًا بِما كانوا يكسِبـُون**﴾ **الجاثيـة 14/45**.

وقد رُوي ذلك عن عاصم، قال أبو عمرو: هذا لحنٌ ظاهرٌ، وقال الكسائي معناه ليُجزى الجزاءُ قوما[27].

وعلى لغة إقامة الجار والمجرور مقام نائب الفاعل مع نصب المفعول به - وهو أولى بالنيابة - جاء قول جرير(110هـ) في هجاء الفرزدق:

ولَو وَلدتْ قَفيرةُ جَروَ كَلبٍ لَسُبَّ بِذلك الجروِ الكلابَا[28]

فنائب الفاعل هو الجار والمجرور (بذلك الجرو)، و(الكلابَ) مفعول به، وهو أولى بالنيابة.

2-3-الحديث الشريف:

يُقصد بالحديث الشريف أقوال الرسول (ص)، وما أمر به أن يُكتب كرسائله إلى ملوك الأرض في عصره، أو كعهود ومواثيق بينه وبين خصومه من العرب، وقد أجمع العلماء على أن النبي (ص) أفصح العرب قاطبة.

---

25 المقتضب 123/1.

26 البحر المحيط 271/4 والكتاب 356/4.

27 نفسه 45/8.

28 تفسير القرطبي 162/16.

وأن أقواله حجة في اللغة إذا ثبت أنها لفظُ النبيِّ نفسِه، ولا يتقدمه في باب الاحتجاج في هذه الحال إلا القرآن الكريم.

ولقد رُوي أن النبي (ص) أَمر الصحابة بتدوين القرآن، ولم يرغبهم في تدوين الحديث مخافة أن يختلط بالقرآن. ولكن ثبت تاريخيا أن بعض الأحاديث دُوّنت، منها ما دوّنه الإمام علي (ض)، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأطلق عليها "الصادقة"، وقيل عدّتُها ألف حديث . وفي مسند الإمام أحمد هذه الصحيفة ، وصحيفة همام بن منبه التي دونها عن أبي هريرة، وعدّتها "138" ثمانية وثلاثون ومائة حديث[29].

كما قام بعض التابعين بتدوين مجموعات، منها التي جمعها الزهري (124هـ) وهو أحد قراء المدينة، ومالك (179هـ)، وهو أحد فقهائها المشهورين....والواقع أن النحاة الأوائل عزفوا عن الاستشهاد بالحديث في تقعيد القواعد، فلم يستشهد سيبويه (180هـ) إلا بثمانية أحاديث، ولم يصرح بنسبتها للرسول (ص)، وكذلك كان موقف الفرّاء (207هـ)، فلم يتجاوز(13) ثلاثة عشر، وهكذا يقلّ الاستشهاد بالحديث في كتب النحاة كالمبرد (285هـ) والفارسي (377هـ) وابن السراج (316ه)، والأنباري[30] (328ه). فإذا كانوا يختلفون في إيراده قلة وكثرة، فإنهم يتفقون على عدم جعله شاهدا لغويا في النحو.

---

[29] ناصر الدين الأسد ، مصادر الشعر الجاهلي ، ص144.

[30] هو محمد بن القاسم بن محمد بن الحسن من نحاة الكوفة ، سمع من ثعلب.

غير أن الأمر يتغيّر في بيئة الأندلس، فيحتجّ بالحديث السهيلي (ت581هـ) وابنُ خروف (ت610ه) وابنُ مالك (ت672هـ) حيث بلغت شواهده منه (132) اثنين وثلاثين ومائة حديث. وقد أثّر في النحاة بعده كالمرادي (ت749هـ) وابن هشام (ت761هـ) وابن عقيل (ت769هـ).

والجدير بالذكر أن القدماء من النحاة لم يصرحوا بالأسباب التي جعلتهم لا يستشهدون بالحديث، وقد اجتهد المتأخرون في البحث عن الأسباب التي جعلتهم لا يعتمدون شواهد منه.

فقال أبو حيان (745هـ) في هذا الشأن[31]: «إنما تَرَكَهُ العلماء لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (ص)، إذ لو وَثِقوا بذلك، لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما – أن الرواة جوّزوا النقلَ بالمعنى، فتجد قصة واحدة جرت في زمانه (ص) لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما رُوي من قوله:"زوجتكما بما معك من القرآن" ،و "ملكتكما بما معك"، و"خذها بما معك"، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في القصة، فنعلم يقينا أنه (صلى الله عليه وسلم) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفا لهذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيّما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة،

[31] السيوطي، الاقتراح ، ص52، 53.

والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال.

الأمر الثاني – أنه وقع اللحن كثيرا فيما رُوي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بالسليقة، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم ما هو غير فصيح من لسان العرب، ونعلم من غير شك أن رسول الله (ص) كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلّم بلغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغات عن طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلّم.

وقال أبو الحسن بن الضائع (680 ه) في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة-كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب[32]، وكان لأوضاع المجتمع الإسلامي بعد الخلفاء الراشدين السبب الأقوى في التشدد في رواية الحديث، فقد كثر الوضّاعون والمحرّفون الذين ينتصرون لدعواهم ومذاهبهم، ويميلون إلى فئة دون أخرى. قال سفيان الثوري:" لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ".وقال محمد بن سيرين : "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيُؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع،

[32] الاقتراح ، ص54.

فلا يؤخذ حديثهم "[33]، ولذلك وضعت شروط منهجية التزم بها علماء الحديث تتعلق بالمتن والسند والرواة...وربما من أجل هذه الأسباب انصرف النحاة عن الاستشهاد بالحديث مخافة الاعتماد على الأحاديث المكذوبة، وفي ذلك ترويج لها، وهو ما يؤدي إلى المنهي عنه، فقد قال الرسول (ص) : (من كذب عليّ متعمدا فليتبوّأ مقعده في النار) أو كما قال. ومن هنا تحرّج العلماء في الاحتجاج به. أو تكون رواية الحديث ضعيفة في بيئة النحاة، وقد كثر وروده في بيئة الفقهاء للحاجة إليه في الفقه، فكان من العسير على النحاة التأكد من صحته إذا أرادوا الاستشهاد به، ولذلك قلّ عند الأوائل من النحاة، وكثر في كتب المتأخرين منهم للتثبّت من صحته في كتب الصحاح.

ثم نقول في الأخير، لئن خاف النحاة من تغيير اللفظ في الرواية فإن هذا لا ينسحب إلاّ على جزء من الحديث، ولا يشمل كل الحديث بأية حال، وهذا التغيير – المزعوم- قد وقع في رواية الشعر كثيرا، ولم يصحح العلماء رواية الأشعار كما صححوا رواية الأحاديث، ومع ذلك فقد كان الشاهد الشعري حاضرا في كتب النحو بشكل قوي، وهم أكثر ميلا إليه واعتمادا عليه في تأصيل قواعدهم. وقد قال الخليل (175هـ) منبها: «إنّ النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت» [34].

---

[33] صحيح مسلم 84/1.

[34] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 63.

إن تجويز الرواية بالمعنى احتمال عقلي يمكن حدوثه، وقد لا يحدث، وما الأمر في هذا الشأن إلا البناء على الأصل، والأصل في الرواية اللفظ. ولو فرضنا وقوع التغيير في اللفظ، فإن الراوي المغيّر للفظ إذا كان عربيًّا فكلامه حجة في اللغة، فيحمل قوله على روايته كما يقال. وإن وقع الشك في بعض الروايات فأمرها يسير، ولا يقلل من حجية الحديث في اللغة. ثم إن كثيرا من الرواة من كان ينبّه إلى اختلاف لفظ الحديث، ويثبت ذلك، ويدونه مراعاة للدقة والتحري.

وأما وقوع اللحن فيما يُروى من أحاديث فهو قليل كذلك، ولا يعدُّ شيئا ذا بال، إذا قورن بكمية الأحاديث المدونة بله المروية بالمشافهة. وليس من المعقول أن يرفض الاحتجاج بالحديث بسببها، وقد نصوا على وجوب إعراب الحديث وتصويب ما لحقه من لحن، يقول الإمام الأوزاعي: " أعربوا الحديث، فإن القوم كانوا عربا " ويقول: " لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث ".

والحقيقة أن ما ذهب إليه القدماء، من حذر في قبول الحديث في اللغة أو الامتناع عن الاستشهاد به قد زال سببه، لأن العلماء المحدِّثين قد صحّحوا كثيرا من الأحاديث، وهي معروفة المصادر.

وذهب العلماء المعاصرون إلى جعل الحديث النبوي موردا بعد القرآن الكريم للاحتجاج به في اللغة، قال الأستاذ طه الراوي: " والقول بأن في رواة الحديث أعاجم ليس بشيء، لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما، فإن فيهم الكثير من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا

لنا محدثا ممّن يعتد به يمكن أن يوضع في صف الأعاجم؟ وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدثا ممن يعتدّ به يمكن أن يوضع في صف (حماد الراوية)؟ الذي كان (يكذب ويلحن ويكسر)، ومع ذلك لم يتورع الكوفيون، ومن نهج منهجهم من الاحتجاج بمروياّته، ولكنهم تحرّجوا في الاحتجاج بالحديث.

ثم لا أدري لم ترفّع النحويون عمّا ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن"[35].

إنّ الحديث النبوي حجة في قواعد النحو، وشاهد من شواهد أصوله، وثاني أدلته بعد القرآن الكريم، ومرتبته قبل الشعر والنثر.

وقرّر المجمع اللّغوي بالقاهرة الاحتجاج بالحديث الشريف حيث جاء في قراراته (1932-1962) يحتجّ بالحديث النبوي في النحو واللغة، إذا كان قد ورد في الكتب الصحاح الست، أو ما قبلها من مدونة الحديث.

3-3-كلام العـــــرب :

يشمل الشعر والنثر مما قالت العرب المحتج بهم (راجع الشروط المكانية والزمانية) والشعر ديوان العرب، قال عمر (ض): «كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه»[36] فيه أخبارهم وأيامهم وأفراحهم وأحزانهم وأخلاقهم...وقد اعتمدوا على نقله بالرواية الشفوية، فكان لكل شاعر راوية، ولكن مع تقادم الزمن دخله شيء من النسيان والتغيير، وضاع

---

[35] سعيد الأفغاني ، أصول النحو ، ص54، 55

[36] ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، ص44. والصاحبي، ص67.

جزء منه، قال أبو عمرو بن العلاء (154هـ): " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير "[37].

ويكاد النحاة يقتصرون على الشواهد الشعرية، ويكثرون منها كثرة مبالغا فيها، حتى قيل: " كان أبو مسحل: يروي عن علي بن المبارك أربعين ألف بيتٍ شاهدٍ في النحو "[38]، وكان الأنباري (328هـ) يحفظ ثلاثمئة ألف شاهد شعري في القرآن" [39]. وقد رُوي أنّ بعض الأشعار دُوّنت، فذكرت كتب التاريخ أنّ الملك النعمان بن المنذر كان عنده ديوان الفحول، فيها ما مدح به هو وأهله[40]، وإنّ الوليد ابن يزيد (126هـ) جمع أشعار العرب وأنسابهم مستعينا بما كان عند حماد الراوية وجناد بن واصل من كتب ودواوين [41]، وكان للوليد بن عبد الملك كاتب يكتب له المصاحف والأشعار والأخبار.

وإذا كان النحاة قد استخدموا الشعر شواهد لقواعدهم فإنهم قد اشترطوا في قبوله أن يكون:

1. منتميا إلى عصر الفصاحة (منذ الشاعر المهلهل(ت 525م) إلى الشاعر إبراهيم بن هرمة (ت 176هـ).

---

37 نفسه، ص24.

38 السيوطي ، كتاب بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص282، 318.

39 الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص153.

40 طبقات فحول الشعراء ، ص23.

41 ابن النديم ، الفهرست ، ص134.

2. معلوم القائل.

3. مطردا (وهذا شرط البصريين).

إنّ الحدود الزمانية (مدة ثلاثة قرون) لم يحترمها كل النحاة، بل وقع شيء من التجاوز من بعض النحاة، فقد استشهدوا بشعر الزِّباء وجذيمة الأبرش وأعصر بن سعد[42] وهؤلاء عاشوا في القرن الرابع قبل الإسلام. وشعرهم مشكوك في صحته، وفي نسبته، وحتى لو كانوا قد قالوا شعرا فإنه يخالف ما عرف في بيئة الحجاز قبيل الإسلام...

وكذلك استشهدوا بشعر عمارة بن عقيل (229هـ) وأبي عبد الله الشجري، وقد عاشا بعد القرن الثاني الهجري؛ كما أنهم لم يتّفقوا في زمان الشعر المحدث، فقال أبو عمرو بن العلاء (154هـ): الأخطل(90هـ) والفرزدق(110هـ) وجرير(110هـ) محدثون. وقال تلميذه الأصمعي (216هـ): الطرمّاح (102هـ) والكميت(120هـ) من المولدين. وسيبويه قد احتجّ بشعر هؤلاء جميعا، وختم شواهده بشعر إبراهيم بن هرمة (176هـ) وتوفي هو في (180هـ). واكتفى النحاة المتأخرون بشواهد سيبويه، فهل يُفسر هذا بتقليد إمامهم؟ أم هل يفسر بانتهاء عصر الفصاحة، وبداية عصر المولدين؟ وقد قيل: بشار بن برد أول المولدين.

لم يقبل النحاة كل شعر أولئك الذين عاشوا في عصر الفصاحة، وفي بيئتها. بل أخضعوا ما يروى إليهم إلى القياس، وكانوا يخطئون بعض

---

42 ينظر الكتاب 51/3 والمقتضب 13/2.

الشعراء، وهذا عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي (117هـ) يلحن الفرزدق (وهو تميمي يحتج به) في قوله:[43]

مُستقبلين شمالَ الشامِ تَضرِبنَا بِحاصبٍ مِن نَديف القُطنِ منثُورِ

على عَمائِمنا تلقىَ ، وأَرحِلنا عَلى زواحفَ تُزْجىَ، مُخُّها رِيــرُ

ويقول له: ألا قلت على زواحف نُزجيها محاسير. فيهجوه الفرزدق ببيت شعريّ بَقي شاهدًا على ألسنة النحاة:

فَلَو كَان عبدُ الله مولًى هَجَوْتُه وَلكن عبد الله مولَى مَوَاليا

وكذلك كان يفعل تلاميذه، فقد خطّأ عيسى بن عمر (149هــ) النابغة في قوله:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرَّقشِ، فِي أَنْيَابِها السمُّ ناقِعُ

وذهب إلى أنّ الصواب أن يقول (ناقعاً)[44]. كما خطأ يونُس بن حبيب(182هـ) العجاجَ وولدَه رُؤبَة بسبب خروجهما عن القياس فيما يذهبان من اشتقاقات يشتقانها في شعرهما على غير لغة العرب . حتى ضاق به رُؤبة بن العجاج وقال له : " علينا أن نقول، وعليكم أن تعربوا". وقد أنكر الأصمعي (216هـ) قول ذي الرمّة :

إذا خَشيت مِنْه الصَّريمة أَبرقت لَه برقة مِنْ خلبٍ غَيْر مَاطِرِ

والصواب أن يقول (برقت) وليس (أبرقت) فالعرب تقول: بَرَقت السماء ورَعَدت ،كما خطأ الكميت الأسدي في ذات اللفظ.قال:

---

43 ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص35 والسيرافي، مراتب النحويين ص 15.

44 الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص26.

أبرِقْ وَأرعِدْ ياَ يَزِيدُ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائرِ

قال : الكميت جرمقاني[45] من أهل الموصل ، لا آخذ بلغته.

قال ابن فارس (395هـ): «ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ ، فما صح في شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فهو مردود»[46].

بلغت الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه (1050) خمسين وألف بيت من شعر العرب من الجاهلية إلى عصر سيبويه، وأكثرها من شعراء **تميم**: مثل علقمة الفحل، وأوس بن حجر ومسكين الدارمي، والأسود بن يعفر والفرزدق وجرير ورؤبة والعجاج، ومن **هذيل** أبو ذؤيب وأبو خراش وأبو كبير وساعدة بن جؤية، وأمية بن أبي عائذ ومن **طي** زيد الخير وأبو زُبيد وحاتم، وعامر بن جوين، ومن **أسد** عبد الله بن الأشيم وبشر بن أبي خازم والأقيشر وعبيد بن الأبرص وفرار وعقيبة، ومن **كنانة** أبو الأسود الدؤلي، وعامر بن واثلة وأنس بن زنيم ومن **قيس** ذو الأصبع العدواني، وطفيل الغنوي والنابغة الجعدي.

ومن شعراء الحضر، من **مكة** عمر بن أبي ربيعة وابن قيس الرقيات وعبد الله بن الزبعرى، ومن **المدينة** أحيحة بن الجلاح وحسان بن ثابت

---

[45] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (برق) والمزهر 375/2.

الجرامقة: قوم من العجم سكنوا الموصل . **والأحامرة** منهم سكنوا الكوفة . **والخضارمة** منهم سكنوا الشام . **والجراجمة** منهم سكنوا الجزيرة . لسان العرب 1186/2.

[46] الصاحبي في فقه اللغة ، ص 276

وقيس بن الخطيم، وعمرو بن الإطنابة وكعب بن مالك وعبد الله بن رواحة، ومن **ثقيف** أبو الصلت وأبو محجن وغيلان بن سلمة وعبد الله بن نمير، والحارث بن كلدة ومن **البحرين** المثقب العبدي والممزق العبدي، والمفضل اليشكري، والمتلمس ومن **الحيرة** عبيد بن الأبرص وعدي بن زيد، ومن **الكوفة** الكميت والطرماح، ومن **البصرة** عمران بن حِطّان وإبّان اللاحقي. ومن **اليمن** عبد يغوث، وعمرو بن معد يكرب، والأفوه الأودي، والأسمر الجعفي، وابن مالك الحميري.

ومن غير القبائل الست(معيار الفصاحة)، من **حنيفة** عبد الله بن ثعلبة، ومن عبد قيس زياد الأعجم ومن **بكر** جسّاس وسعد بن مالك وطرفة ومن **تغلب** عمرو بن كلثوم وعمرو بن قميئة والأخطل والقطامي والأخنس بن شهاب وأفنون التغلبي، ومن **قضاعة** جذيمة الأبرش، وهدبة بن الخشرم وعبد الله بن العجلان وعلة الجرمي (جرم من قُضاعة) ومن **خزاعة** كثير عزة ودعبل الخزاعي، ومن **غسان** عدي بن الرعلاء وعبد المسيح ومن **إياد** الحارث بن دوس ولقيط بن يعمر وأبو دؤاد ومن **ربيعة** المسيّب بن علس.

لقد استشهد الأستراباذي وابن مالك [47] بشعر بشار بن برد (167هـ) وهو أول المولدين، واحتج سيبويه والمبرد وابن جني [48] بشعر خلف الأحمر (180هـ). وقد وصل الاستشهاد إلى شعراء القرن الثالث أمثال

---

47 شرح الكافية 211/1 وشرح ابن مالك للكافية 842/2.

48 الكتاب 272/2 والخصائص 31/1 ، 134 و 281/2.

أبي محمد اليزيدي (202هـ) والإمام الشافعي (204هـــ) والعتابي (208هـ) وعبد الله بن أيوب التميمي (209هـ) وبشر بن المعتمر (210هـ) والرياشي (210هـ) وأبي العتاهية (211ه) وأبي المنهال (220ه) والفقيمي(228هـ) وعمارة بن عقيل (229هـ) وأبي تمام (231ه) وأبي العميثل(240هـ) ودعبل الخزاعي (246ه) والبحتري (284ه) وابن المعتز(296هـ).

بل لقد امتد الاستشهاد إلى ما بعد هذا القرن الثالث الهجري، فقد استشهد بعض النحاة بشعر المتنبّي (354هـ) وأبي فراس الحمداني (357ه)وابن نباته (405هـ) والشريف الرضي(406هـ)والمعري(449هـ).

والنحاة الذين استشهدوا بشعر هؤلاء المذكورين هم: المبرد (285هـ) وثعلب (291هـ) وابن الأنباري (337هـ) والزجاجي(337هـ) وابن جني (392هـ) والزمخشري (538هـ) وابن يعيش (643هـ) وابن الحاجب (656هـ) وابن عصفور (669هـ) وابن مالك (672هـــ) والإستراباذي (686هـ) وابن هشام (761هـ) وابن عقيل (769هـ) والأشموني (900هـ) والسيوطي (911هـ).

والحقيقة أن لغة الشعر لا تصلح دائمًا لتقعيد القواعد لأنها محل الضرورات. والضرورات عند النحاة تختلف عن اللحن أو الخطأ، ذلك أن مستعملها يحاول وجها من وجوه القياس، أو يراجع أصلا متروكا من أصول اللغة. قال سيبويه في بيت الفرزدق :

فلو كَان عبدُ الله مولًى هجوتُه ولكنَ عبدَ الله مولَى مواليا

" فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل"[49]. وعلى هذا المذهب قولُ المبرد:" و اعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف مالا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنه إنما يردّ الأسماء إلى أصولها، وإذا اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، لأن الضرورة لا تجوز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخوله العلة نحو قوله: راد، إذا اضطرت إليه قلت: رادد "[50].

ولا يعني النحاة بالضرورة أنه لا سبيل إلى الشاعر إلا أن يأتي بهذا الضرب من القول، وأنه لا مندوحة عنه، وإنما يريدون بها أن الشاعر يحاول مسلكا من القول، وأسلوبا من التعبير يتعلق بالشعر دون النثر، وفي هذا الشأن يقول أبو حيان: لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع ذلك في كلامهم في النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة.[51] ونختم بقول سيبويه "وليس شيء يضطرون إليه إلا و هم يحاولون به وجهاً "[52].

---

[49] الكتاب 312/3.

[50] المقتضب 354/3.

[51] همع الهوامع 155/2، 156.

[52] الكتاب 13/1.

أ- **الشعر المجهول قائله :**

ذهب بعض النحاة إلى عدم الاحتجاج بالشعر المجهول القائل، وذلك لتنافي شرط العدالة، وإن كانت هي شرطا لازما في الراوي، وليس في القائل، فقد استشهد العلماء بشعر الكفار والفاسقين وأضرابهم. والحقيقة أن هذا الشرط بقي نظريا، لأنه موجود في كتب النحاة أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج و الزجاج وابن الأنباري والزمخشري وابن هشام ... وقد نص العلماء على جهلهم لخمسين بيتا من شواهد سيبويه، ولا أحد من النحاة خطأ ما تأسس عليها من قواعد. بل أجمع العلماء على أن كتاب سيبويه حجة للنحاة وللعربية، وكان يقول: قال الشاعر، قال الراجز ..... من دون أن يعين القائل.

ولكن قد يكون الشعر مجهولا قائله عند فرد أو جماعة أو في بيئة أو في عصر دون آخر، بل الجهل بالقائل أمر نسبيّ، فقد استشهد الفراء (207هـ) على كسر ياء المتكلم بيت مجهول قائله:

قالَ لهَا: هَل لَكِ يَا تَافِيِّ قَالت لَه: ما أنتَ بِالمرضِّي [53]

وتحقق العلماء من نسبته فيما بعد إلى الأغلب العجلي [54].

ومما يذكر أن أول من رفض الشعر المجهول القائل المازني والمبرد والزجاج.. ولم يكتف بعض النحاة بهذا الشرط، بل طرح المبرد أصلا

---

53 معاني الفراء 76/2.

54 البحر المحيط 419/5.

جديدا. وهو أن تقبل الرواية التي توافق القياس، وإذا خالفته لا تقبل. فأنكر شواهد سيبويه، وأجهد نفسه في إثبات غيرها.

ومن أمثلته : تسقط الفاء الرابطة لجواب الشرط كقول حسّان بن ثابت أو ابنه عبد الرحمان:

مَن يَفعِل الحسناتِ الله يشكُرها والشرُّ بالشرِّ عندَ الله مَثلانِ

فتمسك المبرد بما رواه الأصمعي:

مَن يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكُره.....

قال سيبويه : وقد يسكّن بعضهم في الشعر ويشمُّ، ذلك كقول امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غير مُستحقبٍ إثمًا من الله وَ لاَ واغلِ[55]

وذهب المبرد إلى أن الرواية الصحيحة هكذا:

فاليومَ أُسقَى غيرَ مستحقبٍ إثما من الله و لا واغل[56].

وهذا أعلى درجات التشدد في القياس، إذ وصل الأمر إلى تخطئة سيبويه، قال ابن جني: " وأما اعتراض أبي العباس(المبرد) هنا على الكتاب، فإنما هو على العرب، لا على صاحب الكتاب، ولأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضا غيره، وقول أبي العباس إنما الرواية: فاليوم

---

[55] الكتاب 204/4.

[56] الكامل 71/3.

أسقىَ؛ كأنه قال لسيبويه كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السّرف، فقد سقطت كلفة القول معه "[57].

والحقيقة أنّ العلماء ينتصرون للرواية إذا ثبتت عن ثقة، ولا يجوز ردها، ولو ثبتت أن هناك رواية أخرى.

ب- **الرواية و المشافهة :**

حرص العلماء أشد الحرص على الرحلة إلى بوادي تهامة ونجد و الحجاز لمشافهة الأعراب والتلقي عنهم ما يروون، فكان يونس بن حبيب (182هـ) كثير الاتصال برُؤبه (154هـ)، وكان الفراء(207هـ) يلازم ثلاثة من الفصحاء وهم: أبو ثروان العكلي، وأبو فقعس الأسدي، وأبو الجراح العقلي، وقد أنْفَدَ الكسائي (15) خمس عشرة قنينة حبر لتدوين ما يسمع من الأعراب، وما بلغ الخليل بن أحمد من علم بالرواية إلا بما سمعه من أعراب البادية. وكان قد قال أبو زيد الأنصاري(215هـ) لتلميذه أبي حاتم حين قرأ كتاب" النوادر في اللغة". ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبي، وما كان من اللغات، وأبواب الرجز فذاك سماعي من العرب[58] وقال الفارابي: "كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمّة عن سكان البراري منهم "[59].

---

57 المحتسب 50/1، 110

58 النوادر ، ص1.

59 كتاب الحروف ، ص 146.

ج-الرواة والرواية :

صارت الرواية ضربا من المعرفة، فراجت بين الناس، وسَعىَ اللغويون إليها، فكانت حركة علمية عامة في بيئة المجتمع الإسلامي خلال القرون الأولى. وما كان من الأعراب إلا أن أرادوا أن يكون لهم حظ في هذه الحركة، فرحلوا إلى المدن، واستقروا بها، وبضواحيها يحملون بأيديهم ثروتهم اللغوية، ويعرضونها على العلماء على مقربة من موطنهم، فكثر العرض، واشتد التنافس بين الأخذ والرد، وبين التصويب والتخطئة ، حتى أصبحت المدونة اللغوية بضاعة رائجة يبيعها بعض الأعراب، ويشتريها الرواة في مربد البصرة وكناسة الكوفة، وفي غيرهما من الحواضر العربية الإسلامية.

نزل البصرة بعض تميم، ورأسها الأحنف بن قيس، والأزد ورأسها صبرة بن شيمان، ونزل بظاهرها قوم من أعراب قيس بن عيلان، وكان فيهم فصاحة وبيان، فكان بشار يأتيهم وينشدهم أشعاره التي يمدح بها قيسا، فيجلونه لذلك، ويعظمونه[60].

ونزل الكوفة كثير من عرب الجنوب، وبعض عرب الشمال من المضريين منهم البيوتات العربية الأربعة آل زرارة الدارميون، وآل زيد الفزاريون، وآل ذي الجدين الشيبانيون، وآل قيس الزبيديون.

أما بغداد فقد نزل بها أعراب الحُطمة الذين أخذ عنهم الكسائي، وقد قال في شأنها أبو حاتم : " أهل بغداد حشو عسكر الخليفة لم يكن بها من

---

60 الأصفهاني، الأغاني 51/3.

يوثق به في كلام العرب، ولا ممن تُرضى روايته، فإن ادعى أحد منهم شيئا رأيته مخلطا صاحب تطويل و كثرة كلام و مكابرة "[61].

ومن أشهر الرواة أبو عمرو بن العلاء (154 هـ) وخلف الأحمر(180هـ) والنضر بن شميل المازني(203 هـ) وأبو عبيدة معمر بن المثنّى (209 هـ) وأبو زيد الأنصاري (215 ه) والأصمعي (216 ه) وأبو نصر الباهلي(231 ه) وأبو حاتم السجستاني (248هـ) وبكر بن محمد المازني (249 هـ) والزيادي (249هـ) والرياشي(257هـ) ومن الكوفيين حماد الراوية(155هـ) والمفضل الضبي (167هـ) وأبو عمرو الشيباني(206هـ) وابن الأعرابي(231هـ) وغيرهم.

وتحدث ابن النديم عن الأعراب في الفهرست، وذكر منهم من كان يحترف منهم بيع بضاعته من الكلام، واتخاذها وسيلة للكسب، ومنهم[62]: أبو البيداء الرياحي، وأبو مالك عمرو بن كركرة، وأبو ثروان العكلي وأبو محكم الشيباني، وأبو عرار العجلي، وأبو زياد الكلابي، وأبو سرار الغنوي، وشبيل بن عزرة الضبعي، وأبو سنبل العقيلي، وأبو مسحل وابن ضمضم الكلابي، والبهدلي، وجهم بن خلف المازني.

---

61 مراتب النحويين ، ص102.

62 الفهرست ، ص240.

وهناك بعض الأعراب ممن انقلبوا علماء للرواية، فصاروا ينقلون كلام غيرهم مع أخذ الكلام عنهم، ومنهم[63]: الحرمازي وأبو العميثل والفقعسي وعباد بن كسيب العنبري، وربيعة البصري، وابن صبح المزني، وغيرهم...

إنَّ الأساس في النقل يقتضي الثقة في الرواة ، والمهم أن يكون النص صحيحا لغويا، لا فنياّ، اعتمادا على نسبته العامة إلى العصر الموثق، فاللغوي ينظر إلى شروط الصحة والصياغة والفصاحة. وحظه أحسن من الدارس الأدبي الذي يبحث عن نسبة النص إلى صاحبه.

وإذا كانت البيئة العلمية بهذا الزخم الهائل من التنافس، فإنّها تفتح باب الاضطراب و الزيادة والمبالغة. قال ثعلب: " شاهدت مجلس ابن الأعرابي، وكان يحضره زهاء مائة إنسان، وكان يسأل أو يقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشر سنة ما رأيت بيده كتابا قط، ولقد أملى على الناس ما يحمل على جِمال "[64]، وقيل إن غلام ثعلب (345 هـ) أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة، وبسبب هذا الإكثار نسب إليه الكذب[65] وكان ثعلب من الحفظ والعلم باللغة والغريب ورواية الشعر ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين على ما ليس عليه أحد في عصره[66].

---

63 نفسه ، ص240.

64 وفيات الأعيان 433/2.

65 القفطي إنباه الرواة 674/3.

66 طبقات النحويين واللغويين ، ص141.

وهذه المبالغة مدعاة إلى الشك والارتياب، وتفتح أمام الدّارس منافذ للظّنون وقد قال محمد بن سلام الجمحي في مقدمة طبقاته: " في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في عربيّته "[67].

طرح علماء العربية شروطا محدّدة لصحّة الرواية (سنذكرها لاحقًا)، فقال ابن فارس: " تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتقى المظْنُون"[68] وطرح ابن الأنباري شرط العدالة [69]، وهذا خاص بالراوي للأشعار واللغات، ولا يتعلق بالعربي الذي تنقل عنه اللغة. فإذا كان شأن اللغوي أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، فإن النحوي شأنه أن يتصرف فيما ينقل إليه ويقيس عليه، ومثالهما المحدث والفقيه.

ولا تعتمد اللغة إلا بخمس شرائط[70]:

1- ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل .

2- عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

3- أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة مثل قحطان وعدنان، فأما إذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين عنهم، فلا يعدّ حجـــــة.

4- أن يكون الناقل سمع منهم حِسًّا وأما بغيره فلا.

---

67 طبقات فحول الشعراء ، ص5.

68 الصاحبي، ص62.

69 الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص85.

70 المزهر 1/58 /59.

5- أن يسمع من الناقل حسا.

قال ابن مقبل: "إني لأُرسِلُ البيوت عوجًا، فتأتي الرواة بها قد أقامتها"[71] ونص العلماء على التحري والتثبُّت في قبول الرواية، وفي هذا الشأن يقول ابن فارس: " فليتحرَّ آخذُ اللغة وغيرها من العلوم، أهلَ الأمانة والثقة والصدق والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا "[72].

وهكذا انفتح باب الشك والارتياب في الرواية، وصار لكل نحوي أسلوبه في القبول والرفض، فقد اتخذ ابن جني موقفا من أعراب زمانه، فيقول: " إنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك، ويقدح فيه، وينال و يغض منه "[73].

قال المفضل: وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن :

أَيُّ قَلُوصٍ راكِبٍ تَراهـــــا طاَروا عليهنَّ فَشُلْ عَلاَها

وَاشدُدْ بِمثْنَي حَقَبٍ حَقْواها نَاجِيَةً و نَاجِيًا أَباهـــــا

ومما يروى عن لغة بني الحارث وبني كعب قلب الياء الساكنة ألفا إذا انفتح ما قبلها، يقولون: أخذت الدرهمان، والسلام علاكم، فهذه الأبيات على لغتهم. وأما أباها، فجاء به على لغة من قال: هذا أباك في وزن هذا

---

71 مجالس ثعلب 481/2.

72 الصاحبي، ص63.

73 الخصائص 5/2.

قفاك، وكذا قال أبو حاتم: سألت عن هذه الأبيات أبا عُبيدة، فقال: انقُط عليه. هذا وضعَهُ المُفَضَّل [74].

ومهما يكن فلا يستبعد الخطأ في الرواية، وهذا أمر وارد في بعضها. ولكن قد يكون الخطأ في الرواية، ومع ذلك تصلح للاحتجاج بها على قاعدة نحوية، فقد جاء في كتاب سيبويه ما قوله: [75] ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي، يشكو عمال معاوية وظلمهم (وافر):

مُعاويةُ، إننا بَشرٌ فأسجِحْ فلسنَا بالجبالِ، ولا الحديدَا

وردّ على سيبويه روايته هذه (النصب)؛ لأن رويّ هذه القصيدة مجرور. وقد جاء بعده:

أكلتُم أرضنَا فجردتمُوهـــا فهلْ من قائمٍ أو من حَصِيدِ

فهبها أمة هلكت ضياعًا يزيـــــدُ يسومُها و أبو يزيدِ

قال الشنتمري (476): " وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب. ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوبا، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد (الرّاوي) لا بقول الشاعر "[76].

---

74 النوادر ، ص 295 وينظر ابن جني ، الخصائص 14/2 ، 15.

75 الكتاب 67/1.

76 الكتاب 67/1 التعليقة رقم 4.

ولتغيير لغة الرواية أسباب كثيرة منها النسيان، وضعف الذاكرة، والخلط بين المتشابهات، كما أن دواعي الشهرة أو الكسب تدفع ببعضهم إلى أن ينتحل أشعارا،وينسبها لغير صاحبها كما فعل حماد الراوية و خلف الأحمر .

وهؤلاء الوضّاعون فسدت مروءاتهم فتزيدوا على الأدب واللّغة لينالوا العطايا والجوائز مثل ما حصل عليه حماد الراوية من جوائز بلال بن أبي بردة[77].

ثانيا- شروط النّقـل :

3-1 – الناقل :

اشترط العلماء في الناقل أن يكون :

أ– منتسبًا إلى القبيلة التي تنتمي إلى القبائل الفصيحة (القبائل الستّ).

ب– غير متأثر بلغات غير فصيحة كلغات التخوم و الأعاجم [78].

ج– عارفا بلغته الفصحى التي يرويها ، و بحدودها المكانية و الزمانية .

د– عدلا، رجلا كان أو امرأة، أي ليس فاسقا أو ممن يتدين بالكذب كالخطابية[79] . وهذه الشروط لم يُحَقَّق فيها كل النحاة ، وإذا

---

77 الأغاني 4/7.

78 الخصائص 5/2.

79 الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص84 ، 85.

كانت العدالة شرطا لازما،فهي شرط في الراوي[80] وليس في العربي القائل .

ه- متواترا أي يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الكذب،كنقلة القرآن والسنة وكلام العرب . و هذا دليل قطعي من أدلة النحو[81].

3-2 – المنقول :

يشترط في المنقول أن يكون :

أ- منتميا إلى بيئة الفصاحة المحددة في المكان و الزمان .

ب- صحيحَ السند، فإن انقطع فهو المرسَلُ. وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد بالمرسل [82].

ج- معلومَ الناقل ، فإن جهل؛ فهو المجهول ، وقد أخذ به كثير من العلماء [83] أسوة بما ورد في كتاب سيبويه (ورد فيه المجهول قائله).

د- خاليا من لغة الحواضر أو التخوم أو الأعاجم .

هـ- موافقا للقياس ، فإن وافقه فهو المطرد، و إن خالفه فهو الشاذ .

---

80 سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، ص 63.

81 الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة ، ص84.

82 ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص90.

83 نفسه ، ص90.

و- وحالاته أربعة أضرب[84].

١– مطردٌ في القياس و السماع معا كرفع الفاعل و المبتدأ. و هذا أقوى مراتب الكلام .

٢ - مطردٌ في القياس شاذ في السماع نحو الماضي من يذر و يدع .

٣ - مطردٌ في السماع شاذ في القياس نحو استحوذ واستصوب، والقياس الإعلال (استحاذ و استصاب) .

٤ - شاذٌ في القياس و في السماع، كقولهم :

ثوب مصُوون و فرس مقوُود . و السماع و القياس مصُون و مقُود .

وما من شاهد لغوي دخله الاحتمال إلا سقط به الاستدلال، وما بني النحو العربي إلا على الأكثر و الأقيس، فقد قال رجل للخليل : أخبرني عما وضعت ممّا سميت عربية: أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال : لا، فقال : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمى ما خالفني لغات أي لهجات[85] .

-3 – **المنقول إليه :** هو اللغوي أو النحوي، أو دارس اللغة عموما، وكتب التراث لا تخصص له فصلا، ولا تحدد ما يشترط فيه بصفة مستقلة، إنمّا يمكن أن نستنتج ذلك مما هو مبثوث في مؤلفاتهم. وأهم شروطه :

أ- الكفاءة العلمية .

---

[84] سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، ص62 والخصائص 97/1 ، 98.

[85] أحمد أمين، ضحى الاسلام 259/2.

ب- القدرة على الاستنباط.

ج- الحذر و الاحتياط.

فإذا انتهت مرحلة السماع، وتم جمع المسموع وتدوينه، قام اللغوي أو النحوي بالاستقراء، وبذلك تنتهي المرحلة الحسية، وتبدأ مرحلة التجريد، وهو استخراج المعقول من المحسوس. و قد اعتمد النحاة في تجريدهم ثلاثة مبادئ:

أ– استصحاب الحال.

ب– القياس.

ج- الضبط المنهجي.

ومعنى الاستصحاب " هو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل " [86]. ويكون ذلك بتجريد صور أصلية للّفظ . وكل صورة تسمى " أصل الوضع". فما جاء على أصله لا يسأل عن علته. قال ابن الأنباري: "ومن تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[87].

ومن أمثلة الأصل: المذكر والمفرد، وفرعهما المؤنث والجمع، أو أن الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال، وعكس هذا فيها فرع

---

[86] الإغراب في جدل الإعراب ، ص46 .

[87] الإنصاف ، المسألة 40 ص 300 ، 396.

يحتاج إلى تعليل. لذلك لم يستشهدوا على اسمية الفاعل أو على رفعه أو على تعريف المبتدأ ورتبته، بل استشهدوا على مخالفة ذلك كجر الفاعل وتنكير المبتدأ ...

ذهب تمام حسان إلى أن شواهد النحاة قد جاءت في أحوال معينة مثل :

1- عند تفصيل القول في شرح القواعد بحسب شروط القرائن اللفظية كالرتبة و المطابقة و التضام إلخ ....
2- عند سوق القواعد الفرعية كجواز الابتداء بالنكرة، وجواز الإخبار بالزمان عن الجثة.....
3- عند الشذوذ أو القلة أو الندرة ونحوها.

وذهبوا إلى أن كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل، ولا حذف إلاّ بدليل، ورتبة العامل قبل المعمول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وما حذف ضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه، وما دخل الإعراب الأسماء إلا لمعنى، وهو أصل في الأسماء، كما أن التنكيير أصل فيها كذلك، والأصل في المعارف ألا توصف، ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه.

والأصل في الأفعال البناء، وأصل البناء السكون، والأصل في العمل للأفعال وهو أقوى العوامل ، ولا يدخل على عامل، ولا يجتمع ساكنان، ولا علامتا تأنيث ولا تعريف ولا بين العوض والمعوض، ولا بين أربع حركات، وحذف السواكن أولى من المتحركات.

أ - أصول بصرية لا يرضاها الكوفيون[88]:

1- المصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير، مثل استكان (من كان و ليس من سكن) .

2- حذف ما لا معنى له أولى.

3- لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث.

4- لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه.

5- إذا رُكِّب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردًا.

6- كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه.

7- لا يجوز ردّ الشيء إلى غير أصل.

8- الأصل في الأسماء ألا تعمل. وعمل اسم الفاعل مثلا يعتبر فرعا.

9- يجرى الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهتين. مثل معائش، ومأزورات.

10- المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

---

[88] تمام حسان ، الأصول ، ص42.

ب - أصول كوفية يرفضها البصريون[89]:

1- كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل.
2- الخلاف يعمل النصب. مثل النصب على الاختصاص.
3- كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة.
4- حروف الحروف كلها أصلية. مثل الألف في (ما) أو الياء (في).
5- الحذف لا يكون في الحرف.
6- الحمل على الجوار كثير.
7- كثرة الاستعمال تجيز الحذف.
8- الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف.
9- المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب.
10- الحرف الساكن حاجز غير حصين.

[89] نفسه ، ص43.

ج- ضوابط الاستدلال : في كتاب الإنصاف لابن الأنباري

.1	استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة	المسألة40،57
.2	من تمسك بالأصل لا يطالب الدليل	المسألة 40،67
.3	من تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال	المسألة 88
.4	إذا تطرق الاحتمال إلى الدليل بطل به الاستدلال	المسألة 104
.5	العدول عن الأصل من غير دليل لا وجه له	المسألة 110
.6	الحمل على المعني كثير في كلامهم	المسألة 111
.7	التمسك بالظاهر واجب مهما أمكن	المسألة 115
.8	الحرف الساكن حاجز غير حصين	المسألة 118
.9	التصغير يرد الأشياء إلى أصولها	المسألة 117
.10	الجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد	المسألة 118

الفصل الثاني

القياس و أنواعه

تحدثنا فيما سبق عن جمع المادة وتدوينها، وبذلك تكونت مدونة اللغة العربية، وهو ما عرف بالسماع. وهذه المادة المتنوعة تحتاج إلى طريقة عقلية تنظمها وتبوبها، وتتبع جزئياتها، وتستقرئ كل أحوالها، فيكون تصنيفها المبدئي على أساس التشابه والتباين.

ينطلق النحوي في عمله من العناصر المتشابهة، ويقوم باستقرائها ليستنتج نتائج عامة، وهذه مرحلة القواعد، ثم يعمل على تعميم ما تم استنتاجه وتطبيقها على كل النصوص المعتمدة، وكذلك على النصوص الممكنة، وبهذه الكيفية يحصل تجاوز « السماع » والخروج عن إطاره الكمي إلى مجاله الكيفي. فليس المقصود من هذه العملية أن تطبق القاعدة التي نستنتجها من السماع على النصوص المسموعة نفسها. ولكن نطبق تلك الأحكام المجردة على مثيلاتها من المواد التي يمكن إنشاؤها في اللغة المدروسة. فإذا قلنا مثلا: جاء أحمد وذهب محمد وخرج علي، فإننا نلاحظ مايأتي:

1. أوجه الشبه فيها. فكل جملة تتكون من كلمتين: فعل متبوع باسم، والفعل في صيغة الماضي، والاسم مرفوع دائما في كل منها.

2. نستنتج ما يتعلق بالأجزاء الثلاثة من حكم، فنصل إلى النتيجة: كل فعل من أفعال الجمل الثلاث اقتضى اسما مرفوعا.وهذه بداية تقعيد القواعد.

3. عملية تعميم هذه القاعدة، وجعلها صالحة للنصوص الشبيهة المنجزة والتي يمكن أن تنجز، ونقول: كل فعل يقتضي اسما مرفوعا.

وعملية التعميم تتم بمرحلتين:

أ- التعميم بالاعتماد على ما هو ملاحظ في النص.

ب- التعميم بالاعتماد على ما يمكن أن يكون شبيها بهذا النص.

وقياسا على الجملة السابقة نقول: حضر محمد، فهذا مقيس وليس بمسموع. ولكنه مطابق للكلام المسموع أي يكون الانتقال من المسموع إلى المقيس، ومن الحاصل المنجز فعليا إلى الممكن إنجازه في المستقبل.

أولا- تعريف القياس:

القياس في اللغة مصدر: قاس يقيس بمعنى قدّر، وقارن الشيء بالشيء لمعرفة مقداره بالنسبة إليه. وقاس الحبل قارنه بآلة قيس لمعرفة طوله[90].

وعلى هذا الأساس يقتضي القياس:

1. وجود شيئين على الأقل يكون أحدهما معيارا للآخر أي أصلا وآخر فرعا.
2. المقارنة بين شيئين فلا فائدة لوجودهما إذا لم تحصل مقارنة بينهما للتقريب.
3. وجود شبه بين الشيئين فلا يمكن أن نقارن بين شيئين لا علاقة بينهما. وبهذا المفهوم يكون القياس إجراءً عمليًّا عماده المقارنة لتقدير وجه الشبه الموجود بين شيئين ومعرفة منزلة أحدهما بالنسبة إلى الآخر.

---

[90] لسان العرب، مادة (قاس)، 3793/5.

وتعريفه اصطلاحا : مساواة فرع لأصل في علة حكمه. وسنذكر لاحقًا تعريفات أخرى.

والقياس في تاريخ الفكر الإنساني أنواع:

1-3- قياس المنطق: وهو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية، وقد عرفه أرسطو في كتابه(المباحثTOPICS) بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر[91]، إنه قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر. وبطريقة الانتقال من العام إلى الأقل عموما، وطريقته تبدأ من أعلى إلى الأسفل، ومن جانب الأجناس إلى الأنواع، ومن الأنواع إلى الأفراد، كما يتضح ذلك في المثال: كل إنسان فانٍ، سقراط إنسان، سقراط فان[92].

2-3-**قياس الفقه:** هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم[93] وبه ترد الأحكام الاجتهادية إلى الكتاب والسنّة. وأثر هذا القياس في النحو واضح. وإذا كان القياس في الفقه، كما ذكرنا، فإنه يكون من باب الخضوع لحكم التماثل بين الأمور الذي يوجب

---

91 محمد عيد، أصول النحو العربي، ص75، ومحمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص102.

92 مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مادة (قاس).

93 الإمام محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص204.

التماثل في أحكامها، لأن قضية التساوي في العلة أوجدت التماثل في الحكم، فقد نصّ الشارع الحكيم على حرمة الخمر – وهو عصير العنب- ثم عمم الفقهاء حكمها، عن طريق القياس، على كل شراب مسكر ولو كان غير العنب. كقياس النبيذ على الخمر للعلة الجامعة بينهما، وهي الإسكار، فيكون الحكم حرمة النبيذ كحرمة الخمر.

3-3-**قياس النحو**: نشأ من تصور النحاة لفكرة الأصل والفرع في النحو، وجعلوه منهجا يقابل السماع، وقد فتنوا به، حتى قال الكسائي(رمل):

إنما النَّحـوُ قيـاسٌ يتبعْ وبه في كـلّ أمـر ينتفعْ

« وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل»[94]

وعرفه ابن الأنباري في موضع سابق من كتابه قائلا:« هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[95] وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة، وذلك أن المنقول المطرد يعتمد قاعدة ثم يقاس عليها غيرها.

وقيل: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل اعتبار الشيء بالشيء بجامع.

94 الإغراب من الجدل الإعراب ولمع الأدلة، ص93.

95 نفسه، ص45.

وهذه الحدود كلها متقاربة. ولابد لكل قياس من أربعة أركان: أصل وفرع وعلة وحكم. أو **مقيس عليه ومقيس وعلة وحكم.**

وهكذا انطلق جمهور العلماء مقتنعين بضرورة إجراء القياس على الكلام العربي، ومذهبهم « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[96] فلا أحد يدعي أنه سمع كل فاعل ومفعول، وإنما سمع البعض فقاس عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد أجزت ظرف بشر، وكرم خالد.

قال ابن جني:« فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ، فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها، ولا سبقا إليها»[97].

وكان لابن أبي إسحاق الحضرمي (117 هـ) مواقف مشهورة في تاريخ النحو العربي، اعترض فيها على شعر بعض الذين خرجوا عن القياس، وقد اشتدت الخصومة بينه وبين الفرزدق (راجع ما سبق) ولذلك قال عنه ابن سلام الجمحي(231 ه): « أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل»[98] وقد وازن بينه وبين أبي عمرو بن العلاء في موضع آخر من كتابه:« إن ابن أبي إسحاق كان أشدَّ تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسعَ علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها»[99].

---

96 قول المازني وأبي علي الفارسي، الخصائص،357/1، 25/2.

97 الخصائص 25/2.

98 طبقات الشعراء، ص14 ومنى إلياس، القياس في النحو، ص10.

99 نفسه،ص14.

ومما سبق نستنتج أن النحو كان قبل ابن أبي إسحاق يعتمد السماع في مجمل قضاياه، وكان مستغلقا فبعجه، وفتح فيه باب القياس. وهو البحث عن اطراد الظاهرة النحوية، فيكون أبو عمرو أقدرَ على معرفة أجزاء المسموع من كلام العرب، ويكون ابن أبي إسحاق أقدر على البحث في أطراد القوانين النحوية،ولعلَّ عبدَ الله بن أبي إسحاق الحضرمي متأثرٌ بأستاذه نصر بن عاصم، كما أن عيسى الثقفي قد تأثر به- وهو أستاذه- وسار على نهجه، ونسب إليه وضع كتابين في النحو: هما الإكمال والجامع.

فتن النحاة بالقياس وتمسكوا به أشد التمسك، فيقول ابن جني: مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس، وقال أستاذه أبو علي الفارسي(377 ه): أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس[100].

وكذلك اهتم به المتأخرون من النحاة وعلماء الأصول، ورأوا أن لا نحو من دون القياس. وفي هذا الصدد يقول ابن الأنباري:« اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس»[101] ويبدو أن القياس النحوي يتسع لمفهومين:

1-2- حمل غير المنقول على المنقول[102].

100 محمد عيد، أصول النحو العربي، ص77.

101 الإغراب في جدل الإعراب، ص95.

102 الاقتراح، ص37.

2-2- تقدير الفرع بحكم الأصل[103].

فالأول إجراء المستحدث مجرى ما سمع من كلام العرب، فهو ضرب من التطور والتعميم، والثاني في البحث عن مجالات التعليل بين الأصول والفروع. وهما متقاربان إلى حد ما، ولكنهما يختلفان بحسب الحالات التي يستعملان فيها. ويمكن أن يبوبا كالآتي: قياس يفضي إلى التعميم، وقياس يفضي إلى التعليل.

أ- **قياس التعميم:** يقوم على مبدأ المقارنة بالتبويب على أساس الجمع بين المتشابهات. ولهذا النوع من القياس ثلاث مراحل:

المقارنة والتبويب و التعميم.

والتعميم أهم مرحلة من مراحله، لأنه ثمرة منهج القياس ونتيجته.

هذا الضرب من القياس ضروري لجميع الظواهر اللغوية، من أصوات وصيغ وتراكيب، ولعل أشدها ضرورة ما يتعلق بالمسائل النحوية (التركيبية) لأنها أكثر دقة وتشعبا.

يقوم اللغوي باستقراء النصوص المحدودة، فيصنفها، ويبوبها، ويستنتج منها قوانين اللغة في الأصوات والأوزان والصيغ والتراكيب، ومظاهر التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، وبذلك نتمكن من معرفة ما هو واجب فيها، وما هو جائز، وما هو ممتنع. فهذه هي القواعد الكلية التي تنظم الكلام، وهذا الضرب من القياس كان له شأن عظيم عند العرب، فليس هو في الحقيقة سوى مظهر منهجي يستخدم في علوم الملاحظة التي تقوم على

103 الإغراب في جدل الإعراب، ص93.

الاستقراء والاستنتاج، إذ لا يمكن حصر جميع المعطيات في قواعد محدودة.

ولقد اتهم بعض المعاصرين علماء الأصول بالتمحُّل في تعليل مسائل النحو، إن كان لهذا الموقف بعض الوجاهة فليس في قياس التعميم. إذ كيف ينكره العلماء؟ وهو منهج يؤخذ به في الدراسات اللغوية المعاصرة. والمنهج التوليدي التحويلي قياس في الأساس، فاللغة محدودة في أصواتها وصيغها، ولكن غير متناهية في تراكيبها، ومن هنا جاء مفهوم التوليد. وطريقة التوليد هي القياس.

والمحصلة أن لقياس التعميم دورين هامين:

2-1- دوراً يتمثل في كونه وسيلة نحوية ضرورية لأصل اللغة واستخراج قواعدها.

2-2- دوراً يتمثل في كونه وسيلة للاستغلال. ومن هذا النوع يستطيع المتكلم أن يستعمل مالا يوجد في النص المنقول (السماع) تلك الصورة المجردة التي خضع لها النص غير المنقول. فهو بناء جديد على نمط ما بني عليه القديم.

إنّ قياس التعميم أداة وصف، وفي الوقت ذاته أداة تعميم، فهو وصف لمادة لغوية محدودة، وتعميم للمبادئ التي تقوم عليها. إنه وسيلة خلق وتوليد... ولم يحصر العرب القياس في هذا المجال اللغوي البحت، بل وسعوا نظامه وأخضعوه لشروط متعددة وصارمة جعلته يتجه اتجاهات غير لغوية، وذلك نتيجة للتأثر بالمنطق ابتداء من القرن الثالث للهجرة

عندما أصبح النحو ميدان تنافس، ومجال مناظرات، ومحل مماحكات، فصارت تلك المناظرات العلمية رياضة ذهنية يتبارى فيها العلماء بقوة الجدل وشدة البناء المنطقي، وليس بقوة الحجة، وشدة البناء اللغوي. ومن هنا صارت الغلبة في كثير من المواقف لغير الدليل اللغوي بل للجدل المنطقي.

أخذ النحاة من المنطق أدواته، وصار منهجهم المنطقي غاية عندهم. وكان مما ساعد على انتشار المبادئ المنطقية بين اللغويّين ذلك النزوع العلمي الذي نشأ بين البصريين والكوفيين حيث تغلغل القياس في فكرهم، فانبرى كل فريق يبحث عن الوسيلة المثلى للتغلب على الفريق الآخر بأية حجة، ولو كانت غير لغوية، فيحاول ما استطاع البرهنة على ضعف موقف خصومه، ويجد في البحث على أدنى دليل، ولو كان مصنوعا، ليدحض به حجة الطرف الآخر. وفي غمرة هذه المنافسة والملاحظة يلجأ كلا الفريقين إلى استعمال النوع الأول من القياس، ويعممه على كل النصوص، ولكنه يصبح غير كاف إذا اشتد النقاش، واحتدم الحوار، وتعارضت الأدلة، فيكون من الضروري اللجوء إلى النوع الثاني:

ب-**قياس التعليل:** يرمي هذا النوع من القياس إلى البحث عن علة الظواهر اللغوية، بخلاف الأول الذي يرمي إلى الوصف والتعميم للظواهر اللغوية. وللفرق بين القياسين نسوق المثال التالي:« دخول اللام في خبر لكن» ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكن)، كما جاز في خبر (إن) نحو ما قام زيدٌ لكنَّ

عمراً لقائمٌ[104]. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر (لكن).

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس.

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها في قول الشاعر(مجهول):

يلُومُونني في حُبِّ ليلى عواذِلي ولكنَّني مِـن حُبها لعميدُ[105]

وأما القياس فلأن الأصل في (لكن): لا + ك + إن. فصارت جميعها حرفا واحدا[106]. ورد البيت للجهل بقائله، ولشذوذه، فلا يؤخذ بمثله. إن هذا البيت لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر (إن)[107]. و(لكن) للاستدراك، واللام للتوكيد – والتوكيد في البيت غير مراد، والأصل ألا يزاد شيء إلا لمعنى[108].

وهذا القياس الذي قام به الكوفيوّن، وأجروه بين (لكنَّ وإنَّ) هو افتراض وليس فيه استعمال. وإنما هو صورة ذهنية ترضي المنطق، ولا ترضي اللغة، وهذا من قياس التعليل.

---

104 ينظر مغني اللبيب 233/1 والأشموني 487/1 وابن عقيل 260/1 والكافية 360/2.

105 الإنصاف، المسألة (25)، 208/1.

106 نفسه1/ 208.

107 نفسه1/ 214 .

108 التبيين ص354.

وهذا الضرب من القياس شَابهُ شيء من استعمال المنطق، ومن أمثلته في قضايا النحو (لا) النافية للجنس:

ت-**المقدمة الكبرى:** كل اسم مركب تركيب مزج يبنى على فتح جزئيه.

ث-**المقدمة الصغرى:** لا واسمها مركبان تركيب مزج.

ج- **النتيجة:** لا واسمها مبنيان على فتح الجزئين.

ومن قياس التعليل كذلك أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها. فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت للمعاني التي دخلتها (ماض ومستقبل وحاضر ومثبت ومنفي). وذهب البصريون إلى أنها أعربت لثلاثة أوجه:

1- يكون الفعل المضارع شائعا، فيتخصص،فيقال: يذهب وسيذهب، كما: يقال رجل والرجل.

2- تدخل عليه لام الابتداء، فيقال: إن زيدا ليقوم كما يقال إن زيدا لقائم.

3- يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه. ألا ترى أن قولك: يَضْرِبُ على وزن ضَارِب في حركاته، فلما أشبه هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه، وجب أن يكون معربا، كما أن الاسم معرب[109].

[109] الإنصاف، المسألة (73) ، 550/2و العكبري، التبيين، ص159.

لقد حصل الاتفاق على إعراب المضارع بخلاف الماضي والأمر، وهذا الاتفاق يفضي بنا إلى نتيجة هي وجوب إعراب المضارع بالاعتماد على العلامات الممكنة – ثم نعمم الحكم على كل مضارع في العربية. فهذا قياس التعميم، وهي جواب لسؤال كيف؟ إنه سؤال مشروع في عرف اللغة. وأما الخلاف بين الاتجاهين والتعليل لذلك من وجهة نظر كل فريق، فهو قياس التعليل، وهو جواب لسؤال لماذا؟ أي البحث عن علة الظواهر، لا عن كيفية الإعراب. ومن هنا كان مطلبه كشف علل الإعراب، وليس التساؤل عن كيفيته. وذلك بالمقارنة بين الأحكام والمبادئ، وكثيرا ما تكون مسبقة أو مفترضة، فتقارن الأحكام بعضها ببعض، فنلاحظ أن الأسماء معربة. والأفعال مبنية. والقياس يؤدّي إلى القول بأن المضارع معرب، لأنه شبيه بالاسم.

لماذا تنصب (إن) وأخواتها الاسم بعدها؟ والجواب هو أن الأفعال تنصب الاسم، و(إن) تنصب الاسم كذلك، لأنها شبيهة بالفعل. ففي هذا القياس مقارنة عمل (فعل) بعمل (إن)، ومقارنة عملها بعمل الفعل. هذا قياس التعليل.

وثمة ملاحظة نسوقها للحديث عن قياس التعليل هو أنه قد لا يستند إلى مقارنة الأحكام بعضها ببعض، ولكن يلجأ إلى مقارنة ظاهرة لغوية بمبدأ مسبق أو قبلي، ومثاله بنية السين التي تدخل على المضارع، أهي حرف مستقل أم هي اختصار لسوف؟ في ظاهر اللّغة أن السين حرف مستقل، ومن المبادئ القبلية أن الحرف الدال على معنى لا يدخله

الحذف، ولذلك لا تعد السين جزءا من أداة، حذف جزء منها، إنما هو حرف مستقل، لأنه يدل على معنى وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين»[110].

إن قياس التعليل عملية ذهنية تتمثل في مقارنة الأحكام بعضها ببعض وتعليلها، وبيان الأسباب التي من أجلها تتميز هذه الظواهر بخصائص معينة. وفي الغالب لا يعتمد في قياس التعليل على الأحكام، بل يعتمد على المبادئ المسبقة التي تفرض على قضايا النحو فرضا مجردا، وبمعنى آخر فإنها لا تستمد من الواقع اللغوي. فالقول بأن حروف المعاني لا يدخلها حذف مبدأ، ولكن من قال به؟ ومن أين جاء به؟ وما هي المعطيات التي أدت إلى استنباطه؟ إنما هو افتراض مبادئ مجردة غير مستمدة من الواقع النحوي. إما للدفاع عن إحدى النظريات، وإما لتبرير بعض الأحكام. والمنهجية اللغوية لا تحتاج إلى كل هذا، لأنه يتجاوز ما هو ملموس. يتجاوز ما هو حقيقي بباب النحو إلى عناصر جدلية لا تزيد القضية إلا تعقيدا. وفائدته قليلة جدا، وإن كانت فهي مفيدة للمتخصصين. إذ هو لا يفضي إلى القوانين التي تمكننا من ضبط اللغة. بل يظهر اللغة في مظهر منطقي يخضع لنظام يرضي العقل، ويتجاوب مع مقولاته. ولا حاجة للمتكلم في معرفة لِمَ أُعرِب المضارعُ؟ وإنما يحتاج إلى كيف أعرب المضارع؟

110 مغني اللبيب 138/1 والانصاف، المسألة (92)، 2/ 646.

من قياس الفصحاء: ذكرنا سابقا أن القياس عملية ذهنية يقوم بها المتكلم قبل الباحث ويصعب التفريق بين المسموع والمقيس في كلام كل فرد، ومن الأمثلة التي تبين قياس المتكلم ما ذكره ابن جني. قال: سألت يوما أبا عبد الله الشجري- وهو أحد الفصحاء الأعراب – فقلت له: كيف تجمع دكانا؟ فقال: دكانين، فقلت: فسرحانا؟ قال: سراحين، قلت: فقرطان؟ قال: قراطين. قلت: فعثمان؟ قال عثمانون. فقلت له: هلا قلت أيضا: عثامين؟ قال: أيش عثامين. أرايت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته. والله لا أقولها أبدا[111].

يدرك هذا الأعرابي أن (عثمان) لا تقاس على دكان ولا على قرطان، إنما تقاس على أحمد ومحمد وخالد، ولأن (عثمان) علم، فيجمع على جمع الأعلام.

ثانيا- حدود القياس:

ذهب سيبويه إلى أن صيغة (فاعل) تكون لصاحب شيء، وليس بِصَنْعَةٍ كقولك لذي الدّرع: دارع، ولذي النَّبل: نابل، ولذي النُّشاب: ناشب، ولذي التَّمر: تامر، ولذي اللَّبن: لابن[112]. ويقول لمن كان ذا شيء من هذه الأشياء صنعته: لبَان وتمار ونبَال، وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر: برَّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكَّاه، ولا لصاحب الشعير: شَعَّار، ولا لصاحب الدقيق:

111 الخصائص 242/1.

112 الكتاب 381/3.

دقَّاق[113]. ولكن المبرد يثبت ذلك، فيقول:« وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته، يقول لصاحب البر: برار، حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه إلى حجة من شعر ولا غيره»[114].

ربما يعود هذا الاختلاف إلى أن سيبويه لم يسمعه من العرب، ولم يجرؤ على جعله قياسا، فأنكره. وجاء المبرد فسمعه من العرب، فأثبته، أو سمعه من عوام أهل بلد لا يحتج بلغتهم، فقد عاش في نهاية القرن الثالث.

ذهب ابن قتيبة في مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) إلى أنه لا يجوز لمتأخر الشعراء أن يقيس على اشتقاقهم ما لم يطلقوا[115]، واستشهد لذلك برأي الخليل، فقد أنشد رجل قائلا:

ترافع العِزُّ بِنا فَارفَنْععَا

فقال له الخليل: ليس هذا بشيء فقال الرجل:كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعس العزُّ بنا فاقْعنْسَسَا[116].

قال ابن جني: فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيموا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية.

---

113 نفسه 382/3.

114 المقتضب 251/1.

115 الشعر والشعراء، ص 23.

116 الخصائص 360/1، 361.

واجتهد لإنكار الخليل بالثقل الذي يحدث من تكرار حرف الحلق (العين) «إنما أنكر ذلك لأنه بناه مما لامه حرف حلقي، والعرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق، وإنما هو لامه حرف فموي، وذلك نحو اقعنسس واسحنكك واكلندد واعفنجج. فلما قال الرجل للخليل (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا»[117].

أجاز ابن جني القياس على القليل ومنعه على الكثير، فمن القليل قولهم في النسب إلى شنوءة: شَنَئِي، فلك – فيما بعد – أن تقول في الإضافة إلى قتوبة قَتَبِي، وإلى ركوبة: رَكَبِي، وإلى حلوبة: حَلَبِي، قياسا على شنئي. جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا: حنفي قياسا، قالوا شنئي أيضا قياسا، وأما ما هو كثير ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف ثَقَفي، وفي قريش: قُرشي، وفي سُليم: سلمي، فهذا وإن كان أكثر من شنئ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد: سَعَدي، ولا في كريم: كَرَمي.[118]

أ- تعارض السماع والقياس:

توجد ظواهر لغوية لا تخضع لقياس النحاة، ولا تتلاءم مع قواعدهم التي أسسوها على الكثير، فنظروا إليها نظرة مزدوجة: تقبل كما هي بِعدّها لغة الفصحاء، ولا يقاس عليها الكلام، لأنها مظهر خاص، أو هي لغة فئة معينة، هذه رؤية البصريين. أما الكوفيون فإنهم قدموا السماع في كل

117 الخصائص، 362/1.

118 نفسه 116/1.

الأحوال، وجعلوه أساس كل القواعد، وقرروا بأن يتبع القياس السماع. قال ابن جني: « إذا تعارضا نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسْه في غيره ، وذلك كقول الله تعالى: ﴿**اسْتَحْوَذَ عليهم الشَّيطانُ**﴾ **سورة المجادلة** 19/58 فهذا ليس بقياس، لكن لابد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغته، وتحتذي ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقْوَم ولا في استباع استبْيَع.[119] فليس من اللغة أن يقيسوا: استحاذ واستناق وأغال... ولو كانت هذه الأفعال مما خرج عن إطار قانون العربية، فمن عاداتهم أن يقلبُوا الواو أو الياء ألفا في مثل هذه الألفاظ. إنهم قالوا: استعاذ بالله واستباح الحرمات واستقال من وظيفته، واستجاب لنداء الوطن.

ب - انقسام القياس عند ابن الأنباري:

ذكر ابن الأنباري[120] أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد. فالأول أجمع العلماء على العمل به، والثاني عمل به أكثر العلماء، والثالث عمل به كثير من العلماء.

وقياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي تعلق بها الحكم في الأصل،كحمل نائب الفاعل على الفاعل في علة الإسناد، فيكون حكمه الرفع. ويستدل على صحتها بالتأثير وشهادة الأصول. والتأثير هو وجود الحكم لوجود العلة، وزواله بزواله، وشهادة الأصول مثل أن يدل بناء

---

119 نفسه 116/1.

120 الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 105 وما بعدها.

«كيف» لتضمنها معنى الحرف. والدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا.

وقياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، ولابد من إشارة إلى طريق غلبة الظن.

وقياس الطرد هو الذي يوجه معه الحكم، وتفقد الإخالة (المناسبة) في العلة[121] مثل تعليلك بناء (ليس) بعدم التصرف، والدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقص. أو أن يقال: إنما أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحرف تعويضا عما دخلها من الحذف. وإن لم تطرد في قولهم: يد ودم... ومن هنا كان وجود الطرد لا يكفي، بل لابد من إخالة أو شبه.

ثالثا - أركان القيـــــاس:

للقياس أربعة أركان:

1-4- المقيس عليه (الأصل):

المقيس عليه أو الأصل هو المسموع من الكلام العربي الفصيح، وشرطه أن يرد بكثرة عن العرب، فيخرج عن الندور أو الشذوذ، وأن يكون موافقا للقياس بمعنى موافقته لقاعدة نحوية، فلا يجوز القياس على استحوذَ واستصوبَ، وأغْيلتِ المرأةُ، وأطولت الصدود. قال ابن جني: «وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال، فمرذول مطّرح غير

121 نفسه، ص110 والاقتراح، ص 146.

أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر»:[122]

اضرِبْ عنكَ الهمومَ طارِقها ضربَكَ بالسيفِ قونسَ الفَرسِ

قال أراد: اضربن عنك، فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك.

وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار ففي حذف هذه النون نقص الغرض»[123] والمقيس عليه قد يتعدد مع وحدة الحكم أو مع اختلافه. فمثال الأول كقياس (أي) على (بعض) وهي نظير لها، وعلى (كل) وهي نقيضها. لأن من الأصول حمل الشيء على نظيره ،كما يحمل على ضده. ومثال الثاني ما نراه من اختلاف النحاة حول تخريج المسألة الواحدة، فتتعدّد فيها آراؤهم بتعدد الأصول التي يقيسون عليها. وكلها صالح من الوجهة النظرية، وقد يكون المقيس عليه أصلا كما، يكون فرعا،والأهم أن يتوافر فيه الكثرة والخروج من حد القلة والشذوذ.

ويتوزع القياس إلى:

---

122 قال ابن بري: البيت لطرفة، ويقال: إنه مصنوع عليه، وقال أبو حاتم: أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة. ينظر لسان العرب(قنس)، ونوادر أبي زيد، ص 13.

123 الخصائص 126/1. وينظر الاقتراح، ص 97.

أ- حمل فرع على أصل كإعلال الجمع لإعلال المفرد مثل قيمة وقيم أو تصحيحه لصحة المفرد مثل ثور وثورة.[124]

ب- حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله مثل قام قياما أو تصحيحه لصحة فعله مثل قاومت قواما، وكحذف الحروف في الجزم وهي أصول، حملا على حذف الحركات.[125]

ج- حمل نظير على نظير. مثل منعهم (أفعل التفضيل) من رفع الظاهر لشبه بـ (أفعل التعجب). وجوازهم تصغير أفعل التعجب حملا على اسم التفضيل.

د- حمل ضد على ضد، مثل النصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (لن) فالأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل.

وذهب أبو حيان في شرح التسهيل إلى أن كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه. وكذلك إذا ما كان قراءة، فإذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقراءات القرآنية أولى.

قال ابن جني : « وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يعلون المصدر لإعلال فعله، ويصححونه لصحته»[126]. وأضاف في موضع لاحق: «ألا ترى أن سيبويه أجاز في قوله: هذا الحسنُ الوجهِ، أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما

124 الاقتراح، ص 101 (الثورة: القطعة من الأقط)

125 الخصائص 113/1 و 303.

126 الخصائص 113/1.

الإضافة، والآخر تشبيه بالضارب الرجل، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه [...] العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما».[127]

2-4- المقيس (الفرع):

هذا الركن هو الذي خاض فيه النحاة، وأرادوا أن يجربوا الصياغة القياسية لقواعدهم، ويعموها، وهو نوعان:

1. نوع قام به العرب الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة، لأنه لا يخلو كلام أحدهم من السماع والقياس، ومن الصعب الفصل بينهما، ورسم حدود فاصلة بين هذا وذاك. كما يدخل في هذا النوع ما أجراه العلماء من أقيسة داخل المسموع نفسه، فقد أجروا نائب الفاعل على الفاعل، وإعراب المضارع على الاسم، وإنّ وأخواتها على الأفعال وهلمّ جرا.
2. ونوع قام به العلماء، وجعلوها تمارين تعليمية كأن يقولوا: ابْنِ من ضرَب ودَخَلَ وشرِب على وزن جعفر، قلت: ضَرْبَب ودخلل وشربب قال ابن جني: « ومما يدل على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامهم، أنك لو مررت على قوم (يتلاقون بينهم مسائل) أبنية الصرف، نحو قولهم في مثال (صمحمح) من الضرب: ضربرب، ومن القتل: قتلتل و[...] فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بداً من أن تقول: بالعربية، وإن كانت

127 نفسه 303/1.

العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف»[128] ولهذا عد كلام العجاج ورؤبة مما يحتج به، وكذا كلام العلماء الذين اشتغلوا بعلوم العربية، وما قامت به المجامع العلمية من إثراء اللغة بالمصطلحات والأسماء والتعابير الجديدة، وما أضافه المترجمون من ألفاظ جديدة في اللغة العربية. وكل ذلك كان عن طريق القياس.

3-4- الحكم:

هو ما قضى فيه النحاة بالواجب أو الجواز أو المنع أو الضعف أو القبح أو الرخصة. فالنحاة حينما يقولون (يجب) فإنهم يقصدون أن هذا أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها، فإذا خالفها فإنه انتهك حرمة النحو، وتخطىَّ سياج الحدود، وما جوزوا للمتكلم أن يخرج عما قرروه إلا لضرورة أو لرخصة قد حددوا شروطها، وبينوا أنواعها، حتى صارت قواعد أخرى تتعلق بلغة الشعر...

والحقيقة أن القراءة الواسعة لنصوص القرآن والحديث والشعر تكشف عن كثير من مظاهر « التوسع في الرخصة » أو ما يمكن أن يسمى لغة الاتساع.

وقد اتفق النحاة على جواز القياس على قاعدة كل حكم ثبت بورود الاستعمال من الفصحاء إلا إذا كان شاذا، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وما تواتر استعماله عند العرب الفصحاء جعله النحاة منطقهم الأول لتجريد الأصول، فكان المادة التي جرى فيها الاستقراء، ثم بنيت منها الأحكام. كما

128 الخصائص 360/1.

جوزوا القياس على ما توصلوا إليه بالقياس والاستنباط، فصار أصلا بعد ثبوته.

4-4- العلة : سنتحدّث عن العلّة في الفصل الموالي.

رابعا: قياس المحدثين:

أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة كثيرا من القرارات التي تجيز القياس اللغوي لزيادة الثروة اللفظية، وتطويعها لمطالب الحياة المعاصرة.

المولَّد: هو الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب. وهو قسمان:

2-1- قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز، أو اشتقاق، أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك. وحكمه أنه عربي سائغ.

2-2- وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب.

الاشتقاق: يجيز المجمع الاشتقاق للضرورة من أسماء الأعيان، ويراعى في ذلك القواعد التي سار عليها العرب.

النحت: يجوز النحت عندما تدعو إليه الضرورة العلمية.

أمثلة من القياس:

فِعالة: يصاغ مصدر فِعالة للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي، مثل : نِجارة ، بِقالة...

فَعَلان: يقاس المصدر على وزن فعلان من الفعل اللازم إذا دل على تقلب أو اضطراب، مثل : خفقَان ، سَيَلان...

فُعال: يقاس المصدر فعال من الفعل اللازم للدلالة على المرض مثل : زُكام.

فعَلَ وفُعال: بما أن الضرورة العلمية في وضع المصطلحات تقتضي استعمال صيغة « فَعل » للداء. يجوز اشتقاق فعال وفعل للدلالة على الداء، سواء أَوردَ له فعل أم لم يرد.

افتعال: لا مانع من أن تكون صيغة «الافتعال » مشتقة من العضو قياسية في معنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب. وقد ورد قول الصرفيين: «وافتعل للمطاوعة غالبا ».

وقد جعلها المجمع قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد حروف قولهم: «ولنمد » ويرد في اللغة « فعل » من العضو بمعنى أصابه، فيقال: كبده وعانَه ورأَسَه.

تَفاعل: تتخذ صيغة تفاعل للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل، لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير.

مَفْعَلة: تصاغ قياسيا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد. ويجوز فيها التصحيح إذا كان وسطها حرف علة كما في مَتْوَتَةَ ومَخْوَخَة، من التوت والخوخ. وإن كانت القاعدة هي الإعلال، فيقال في مثل توت وخوخ وتين: مَتَاتة ومَخاخة ومَتانة. ولكن ورد السماع بألفاظ كثيرة بالتصحيح لا بالإعلال مثل: مَثْوبة ومشْورَة ومصيدة ومقودة. واللجوء إلى الأصل أولى لأن الإعلال في هذا الباب غير مستحكم.

مفعلة: في قواعد اللغة صيغ للدلالة على « الفاعلية » إلى جانب اسم الفاعل، فهناك اسم الآلة وصيغ المبالغة والصفة المشبهة. وإذا عرض من المصطلحات ما لا تغنى فيه إحدى هذه الصيغ لمعنى الفاعلية، ورئي الصيغة «مفعلة» أدق في الدلالة عليه بخصوصه. فلا مانع من نظر المجمع في المصطلح المقترح بهذه الصيغة.

- **فَعَّالة:** يصح استعمال صيغة « فعالة » اسما للآلة.
- **فعَّال:** يصاغ فعال قياسا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء. فإذا خيف اللبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة « فعَّال » للصانع، وكان النسب بالياء لغيره. فيقال: زَجَّاج لصانع الزجاج، وزَجَّاجي لبائعه ويصاغ « فعَّال » للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي.

  زيادة الميم للمبالغة سماعية، كما يستظهر مما قاله البصريون، ولا بأس بزيادة الميم عند الضرورة لإفادة الضخامة أو السعة.
- **فعل:** كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية، فمطاوعة القياس «انفعل» ما لم تكن فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو ميما أو راءً، ويجمعها قولك « ولنمر » فالقياس فيه « افتعل ».
- **فعَّل:** قياس المطاوعة « لفعل » مضعف العين « تفعَّل ». والأغلب فيها ضُعِّف للتعدية فقط أن يكون مطاوعُه ثلاثيه.

- **فاعل:** الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره، مثل باعدته، يكون قياس مطاوعه: (تفاعل) كتباعد.
- **فَعْلَلَ:** وما ألحق به قياس المطاوعة منه على (تفعلل)، نحو دحرجته فتدحرج، وجلببته فتجلبب.
- **اسْتَفْعل:** يرى المجمع أن صيغة « استفعل » قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة.

جمع التكسير: يرى المجمع أن الكلمة التي لم يسمع لها جمع في اللغة يختار لها صيغة جمع القلة الذي يطرد في وزنها، وإذا وُجِد لها صيغتان لجمع الكثرة، مع التساوي في القوة، اختيرا معا، وعند التفاوت في القوة يختار جمع واحد هو أقواها، ويكتفي بجمع واحد في المصطلحات العلمية أيا كان.

قياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث:

- يجمع (فعل) الصحيح العين كلب وكعب على أفعُل وفِعال أو فُعول.
- يجمع (فَعْل) المعتل العين ،مثل عين. و(فِعْل) مثل جِسم و(فُعْل) مثل بُرْد على أَفعال وفُعول.
- يجمع (فَعَل) كحَبل وأَسد على أَفعال وفِعال.
- يجمع (فَعُل) كعَضُد، وفَعِل ككَتِف، وفِعَل كعِنَب، وفِعلِ كإِبلِ وفُعُل كعُنقُ على أَفعال مطلقا.
- يجمع فُعَل كَصُرد، على فِعْلان مطلقا.

تنبيـه:

يكثر في باب تاج وعود: فِعْلان، وفي باب خُصَّ: فِعال، ويلزم باب مدَدَ وعدَدَ (أَفعال) فقط، ولا يجمع نحو ثَوب ورِيح على (فُعُول)، ولا نحو سَيْل على (فِعال).

قياس جمع الاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث:

- تُجمع (فَعْلة) كقَصْعة وجَفْنة ورَوْضة وضَيْعة و(فَعَلَة) كَرَقَبَة على فَعلات وفِعَال.
- تجمع (فُعْلة) كغُرفة وفُعْلة كتُخَمة وتُهَمَة على فُعلات وفُعَل.
- تجمع (فِعْلة) ككِسْرة، و(فَعِلَة) كَمَعِدة على فعلات وفَعِل.

تنبيـه:

للمعتل اللام مثل قناة وقطاة لا يجمع إلا بالتجريد من التاء أو جمع سلامة مثل : قِنًى وقَنَوات ، وقَطًا وقطوات.

لا يجمع يائي اللام من نحو كُلْية بالضم، ولا واويُّهن من نحو رِشْوة بالكسرة جمع سلامة إلا مع تسكين العين.

قياس الوصف الثلاثي:

تكسير الصفة الثلاثية ضعيف، فإذا احتيج إلى جمع صفة ثلاثية لم يذكر لها جمع في المعجمات، واقتصر على جمعها جمع سلامة بالواو والنون أو الياء والنون للمذكر العاقل، وبالألف والتاء للمؤنث مطلقا وللمذكر غير العاقل.

جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد:

- يجمع (فعال) كزَمان، و(فعال) كحِمار وإزار، و(فَعِيل) كقَضِيب ورغيف على أَفْعِلة. وفُعُل وفُعْلان أيضا في باب (فَعِيل).
- يجمع فَعول كعمود (مذكرا) على أَفْعلة وفُعُل وفِعْلان.
- يجمع المؤنث المعنوي منها كعِناق وذِراع على أَفْعل.
- يجمع المؤنث منها بالتاء ، بالألف والتاء ، وعلى فعائل أيضا.

جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاء:

- يجمع فاعل اسما مثل كاهِل وحاجِب، وفاعل مثل خاتَم وطابَع على فواعِل مثل : خواتم و طوابِع.
- يجمع فاعل وصفا غير المعتل اللام على فُعَّل وفُعَّال مثل : رُكَّع وكُتَّاب.
- يجمع فاعِل وصفا معتل اللام على فُعَلَة مثل : قُضاة ورُماة.
- يجمع فاعِل وفاعِلة للمؤنث وللمذكر غير العاقل على فَواعل وفُعَّل مثل: قوَارب ، حَوَامل.
- تجمع فاعلاء على فواعل مثل : نافِقاء، نَوافق.

اسم الجنس الجمعي:

يجمع الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة على أي وزن بالألف والتاء، ويجمع أيضا بتجريده من التاء بشرط أن يكون من المخلوقات، لا المصنوعات بيد الإنسان، فيعتبره نحاة البصرة « اسم جنس جمعي » ويعتبره نحاة الكوفة واللغويّون « جمعا ».

جواز النسبة إلى جمع التكسير:

المذهب البصري في النسبة إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحدِهِ، ثم ينسب إلى هذا الواحد. ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك مثل : دُوَلي ، مُنَاسباتي.

قياسية جمع الجمع:

جمع الجمع مقيس عند الحاجة.

جواز جمع المصدر:

يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه.

قياسية فعل للتكثير والمبالغة:

فعَّل المضعف مقيس للتكثير والمبالغة. ووافق المجمع تطبيقا لهذا القرار على صحة الألفاظ المستعملة الآتية: خدّر، حضّر، ورّد، شخّص، جسّم، حلّل، شرّع.

قياسية التعدية بالهمزة:

يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية.

وصف (جمع) غير العاقل بفعلاء:

يجوز وصف غير العاقل بصيغة (فَعْلاَء) إلى جانب الصيغ الأخرى التي يستسيغها الذوق العربي.

إباحة المد عند التقاء الساكنين أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين:

لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين في مثل قولهم: اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن.

قراءة الأعداد المركبة:

في قراءة الأعداد المركبة مع المائة يجوز الأمران على السواء: عطف الأقل على الأكثر نحو أحد ومائة، وعطف الأكثر على الأقل، نحو مائة وواحد، وإن كان الأرجح عطف الأقل على الأكثر، بالقراءة من اليمين إلى اليسار إتباعا لما ورد في كتب النحو.

قياس صوغ « فَعُول » للصفة المشبهة أو المبالغة:

الشائع من أقوال النحاة منع مجيء صيغة فعول من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبهة بناء على أن أمثلة المبالغة إنما تجرد من المتعدي، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة « فعول ».

ونظرا لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة لفعول من الأفعال اللازمة: ترى اللجنة قياسية صوغ « فعول » عند الحاجة للدلالة على الصفة المشبهة، وقد تكون للمبالغة بحسب مقامات الكلام. وتشير اللجنة في ذلك أيضا إلى ما سبق للجمع إقراره لقياسية صيغة « فعال وفعيل وفعلة » للكثرة والمبالغة من الأفعال اللازمة أو المتعدية على السواء.

جواز صوغ « فعالة وفعالة وفعولة »:

يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفعالة إذا احتملت معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة. وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية: القِوامة، والهِواية واللِبانة والعِمالة والعِمادة والنِيابة والبِداية. وكذلك يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن «الفعالة والفعولة » من كل فعل ثلاثي بتحويله إلى باب « فعل » إذا احتمل دلالة الثبوت والاستمرار أو المدح والذم أو التعجب.

وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية على وزن «الفعالة»: الزمَّالة، القَداسة، الفَداحة، النَقَاهة، العَراقة، السَّماكة.

والكلمات الشائعة التالية على وزن الفعولة: السُيولة، الليُونة، الميُوعة، الخصُوبة، الخطُوبة، الخطُورة، العمُولة.

الفصـــل الثـــالث

العلـــــــة و أنواعهـــــــا

تساءل الإنسان منذ القديم عن علل الظواهر التي تحيط به، وحاول اكتشافها ومعرفة كنهها وتفسيرها، ولذلك ما كان النحاة بدعا في تعليل أعمالهم العلمية منذ كتاب سيبويه.

- **تعريف العلة:**

العلة هي السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة.

ولقد نالت حظها لدى علماء النحو، لأنها المحور الأساس في الدرس النحوي، فخصها بعض النحاة بالتأليف كالعلل في النحو لقطرب (206 هـ) وعلل النحو لابن كيسان (320 هـ) والإيضاح في علل النحو للزجاجي (337 هـ)، والنحو المجموع على العلل لمبرمان (345هـ) وعلل النحو لابن الوراق (381هـ) واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (616هـ).

وكان ابن مضاء القرطبي (592هـ) من النحاة الذين تبرموا من هذه العلل، وجعلها مركزا ينطلق منه في الرد على النحاة، وفي تبيين تمحلهم في الجدل والتعليل، وسنخصه ببعض الحديث في موضعه.

كنا قد ذكرنا أن العلة هي الركن الرابع من أركان القياس. وهي التي تبرر ذلك الحكم وتوجبه. والنحاة يعللون لإعرابهم بالعلة الظاهرة أو المقدّرة.

مثل ذلك: ما حكم نائب الفاعل؟

فالفاعل أصل، ونائب الفاعل فرع، والعلة الموجبة لقياس الثاني على الأول هي الإسناد، وحكم الفاعل الرفع. فيكون حكم نائب الفاعل الرفع كذلك.

ومن هذا المثال يظهر لنا أن العلة عنصر أساس في عملية المقايسة، إنها سبب الظاهرة المدروسة. وما يمكن أن يكون موضوعا للبحث من الظواهر اللغوية كثيرا جدا، ولذلك لا تكون العلة واحدة بل متعددة. وقسمها الزجاجي إلى ثلاث علل: **تعليمية وقياسية وجدلية نظرية**.

3-1- **العلل التعليمية:**

وهي ما يحتاج إليه قياس التعميم، وعرفها الزجاجي بقوله: « هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب »[129] كأن نقول: الفاعل مرفوع لأنه مسند إليه، أو المبتدأ مرفوع لأنه مسند إليه أو نائب الفاعل؛ لأننا سمعناه هكذا، من العرب... فهذه العلل وسائل ضبط لكلام العرب، وهي ضرورية لكل متعلم للنحو. هكذا تعلّمناه ونعلّمه.

والعلة التعليمية ملمح من ملامح الشبه الذي يقرب بين شيئين، فيجعلهما تحت حكم واحد. وبذلك تستمر اللغة تتجدد وفق نظامها الأصيل، فيتصل اللاحق بالسابق من دون عناء.

وابن مضاء القرطبي – وإن كان قد رفض العلة النحوية – لا ينكر هذا النوع من العلل، ويسميها (العلل الأول)، ويمثل لها فيقول: «وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد: لِمَ رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل في العربية مرفوع »[130] ويقتصر

---

129 الايضاح في علل النحو، ص 64.

130 الرد على النحاة، ص 64.

رفضه على العلل الثواني والثوالث، وهي ما سماها الزجاجي بالعلل القياسية والجدلية.

3-2 العلل القياسية:

لايعرفها الزجاجي، ولكنه يأتي لها بمثال فيقول: لِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم في: إنَّ زيدا قائم. فيقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته[131].

وواضح أن السؤال هنا يختلف عن السؤال الأول، فكان الوقوف عند الظاهر كافيا في الجواب الأول، أما في الثاني فإنه ينزع إلى معرفة الأسباب. ومن هذا التحليل يمكن أن نعرفها كالآتي: « هي التي يتوصل بها إلى إثبات أصل الحكم بالاعتماد، أو بافتراض شبه بين المقيس والمقيس عليه » وسماها بعضهم: قياس الشبه أو قياس العلة. قال محمد الخضر حسين: « يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض، إذا انعقد بينها شبه من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، ويسمى هذا القياس قياس الشبه »[132] ثم قال: « وقد يبنى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي تقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها، ويسمى هذا الضرب قياس العلة »[133].

131 الإيضاح في علل النحاة، ص 64.

132 القياس في اللغة العربية، ص 74.

133 نفسه، ص 75.

3-3- العلل الجدلية النظرية:

يقول الزجاجي: « هي كل ما يعتل به في باب «إنّ» بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أية جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلية؟ أبالحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ فيقال مثلا فيها ثلاثة أحرف أم أربعة. والأفعال كذلك. وهذه خطوة ثالثة حول البحث في الأسباب.. وهو توغل شديد في البحث النحوي.

أ- موقف ابن مضاء من العلل:

لقد وقف ابن مضاء القرطبي من هذين النوعين الأخيرين موقف الرافض المنكر للعلل القياسية والجدلية، وأطلق عليها العلل الثواني والثوالث. ويرى أنهما ليستا من ضروريات الدرس النحوي، وإنما هُما افتراض جدلي، وليس بينهما فرق جوهري، فكلتاهما نتيجة لعملية نظرية ليس لها أساس موضعي. فإننا عندما نقول: إنَّ تنصب الاسم لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فما الدليل على ذلك؟

المقبول أن يقال: إنَّ تنصب الاسم كما تنصب الفعل. أما أن نقول: لأنها ضارعت الفعل، فليس ذلك تعليلا علميا يمكن أن يرتكز على واقع لغوي أو إجراء عملي تقتضيه قوانين اللغة، فيؤدي إلى ضرب من المتشابهات في النحو.

وأَفيد الردود في هذا الشأن ما نص عليه ابن مضاء، بقوله: « والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة

بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة»[134] ثم يعطي لهذه القضية مثالا: لم رُفع زيد في قولنا: قام زيدُ؟ فالجواب لأنه فاعل مرفوع في كلام العرب، هذه العلة الأولى أو التعليمية. والسؤال الثاني: لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقتنع. وقال متسائلا: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلت له: لأن الفاعل قليل، فلا يكون للفعل إلا فاعل، والمفعولات كثيرة. فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامكم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيد ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم[135].

وما ساقه ابن مضاء من كلام معقول، يقبله الذوق اللغوي السليم، وفيه إشارة ضمنية إلى أن النوع الأول من العلل غايته لغوية، لأنه يقوم على تعليل ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى، فعندما نقول: الاسم مرفوع، وإنه فاعل فالرفع حالة إعرابية، والفاعلية وظيفة نحوية، وكلتاهما ظاهرة لغوية،

134 الرد على النحاة، 131.

135 نفسه، ص130، 131.

ولا ضير في التحليل بهذه الطريقة، لأنها ظاهرة لغوية، وغايتها تعليمية، ومن مبادئ العلم الأولى المفارقة بين الأشياء، والمقابلة بينها.

أما في العلل الثواني (القياسية) فالأمر يختلف؛ لأن حالتها ليست لغاية لغوية. إذ عندما نقول: (إنّ) تنصب الاسم، لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ننطلق من ظاهرة لغوية ملاحظة، وهي نصب الاسم، ولكننا خرجنا منها، ومررنا بقضية افتراضية أي (المشابهة بين إنّ والفعل) لنصل إلى الحكم الذي لاحظناه باستقراء كلام العرب. وهذا ظن وتخمين، ومجاله المنطق، ولا تبنى اللغة على الظن. وكذلك العلل الثوالث (الجدلية)، ومثالها ما أوجه الشبه بين (إن) والفعل المتعدي؟ فكأنّ المشابهة هنا صارت قضية مسلمة لا نقاش فيها، فيقال في الجواب، لأن (إن) تتكون من ثلاثة أحرف والفعل كذلك، ولها معنى التوكيد، وكذلك الفعل، وفي أخواتها ما بنيتها رباعية وكذلك في الأفعال، ولو اكتفينا بأن أجبنا قائلين: (إن) تنصب الاسم لتخالف (كان) التي ترفعه، وتنصب الخبر، والأولى ترفعه، فالمقارنة بينهما على التعاكس.

إن الغاية من العلة الأولى تعليمية يراد بها حكم لغوي. وأما الغاية من العلتين الثانية والثالثة (القياسية والجدلية) فإبراز فضل أهل اللغة، وعمق تفكيرهم، وسداد منهجهم وتناسقه وانسجامه مع مقتضيات العقل ومعقولاته. إذ لا يضر المتعلم جهله بعلة رفع الفاعل، ولا نصب المفعول ما دام قد علم أنه مرفوع، وثبت رفعه في كلامه، لأن المتكلم يكفيه أن يعرف أوضاع كلام العرب بخلاف المتخصص الذي يعمل على تحليل الكلام

وتعليل أوضاعه، واكتشاف ما يمكن أن يكون قوانين مشتركة أو قواعد أسهل وأبسط من التي عرفها، وعرفها الأقدمون.

ب-موقف النحاة من العلة:

وقف النحاة من العلة موقفين متباينيين:

2-1- يرى فريق من النحاة أن هذه العلل مجرد وسائل لإدراك ضوابط اللغة من استنتاج العلماء، وليس من الضروري أن يكون العرب قد قصدوها في كلامهم.

2-2- يرى فريق آخر أن للعرب وعيا بالعلل، وأنهم قصدوها في كلامهم، وتمثلوا موجباتها.

يمثل الموقف الأول الخليل بن أحمد الفراهدي إذ يرى أن التعليل عملية نسبية تقوم على التأويل، ولم تنقل عن العرب. بل هي من عمل النحاة، وعلى هذا الأساس يمكن أن يوافق ما ذهب إليه النحوي مقصد العرب، ويمكن ألا يوافق. ومما يروى أن الخليل سئل عن العلل فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لِعِلّة

كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيره علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».[136]

يمثل الموقف الثاني ابن جني، ويعقد له بابا في الخصائص، فيقول: باب في العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملنا عليها: «اعلم أن هذا الموضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة، لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقرّيها منهجا واحدا تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقهُ وكلفهُ، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا في شيء منه. وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم، وعند كل قوم منهم حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرفها على ألسنتهم اتفاقا وقع حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان إلا وهم له مديرون، وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون، ألا ترى إلى اطراد رفع

136 الايضاح في علل النحو، ص 66.

الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه...».[137]

بهذا الكلام يؤكد ابن جني على أن العرب تكلمت وفق القواعد النحوية وفي الوقت ذاته كانوا يدركون علل ذلك. فأوضاع اللغة عملية واعية عندهم، ولا تعزى إلى الصدفة، ولكن الأمثلة التي يذكرها ابن جني تشير إلى العلل التعليمية. أما العلل القياسية والجدلية فلم يقصدها العرب، ودليلنا الاختلاف الموجود بين العرب والنحاة في هذين القسمين الأخيرين. ولعلَّ من أسباب الخلاف بين البصرة والكوفة منهج كل فريق في الاستقراء والتعليل. قال أبو عبد الله الحسن بن موسى الدِّينَوري الجليس في كتابه (ثمار الصناعة): اعتلالات النحويين: صنفان[138]:

2-1- علة تطرد في كلام العرب، تنساق إلى قانون لغتهم.

2-2- علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم.

وذهب كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني صاحب المستوفى في النحو: « إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة، ولا متسمح فيها. وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها،

137 الخصائص 238/1،237.

138 السيوطي، الاقتراح، ص 115.

فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل هي على وجه الاقتداء والاتّباع، ولابد فيها من التوقيف. فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم. جل وعلا، وتطلبنا به وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها فإذا حصلنا عليه، فذلك غاية المطلوب».[139]

ج- منطقية العلل:

حاول ابن جني أن يبحث في كنه العلل النحوية ليعرف حكمها هل تفرض نفسها على العقل أو لا؟ حتى انتهى به الأمر إلى مقارنة علل النحاة بعلل الفقهاء والمتكلمين، وهو يقول في هذا الصدد: « اعلم أن علل النحويين –وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنها إنما هي إعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلاة في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ».[140]

---

139 نفسه، ص 112.

140 الخصائص، 48/1.

يذهب ابن جني إلى أن العلل النحوية أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء، لأن الإنسان يدرك الأسباب التي يلجأ إليها النحوي لتبرير الظواهر اللغوية ويتصورها ويفهمها، ويتخذ لها ابن جني بعض الأمثلة، منها التغييرات الصرفية في نحو كلمة ميزان أو ميعاد، ويبحث عما طرأ عليها من تغيير. فالأصل فيها (مِوْزان مِوْعاد) فثقلت الواو الساكنة بعد كسرة، فانقلبت ياء. وهذا أمر واضح ندركه بسهولة.

ويواصل سرد أمثلة فيعلل ابنية الكلمة العربية في موضع لاحق: « وذلك أن الأصول ثلاثة: ثلاثي ورباعي وخماسي فأكثرها استعمالا وأعدلها تركيبا الثلاثي، وذلك لأنه حرف يُبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يُوقف عليه»[141].

إن عدة الحروف في الكلمة شيء ملاحظ، وما قاله ابن جني في شأن الثلاثي أمر معلوم لا جدال فيه، لأنه أقل الحروف « والثنائي منه في نظر العلماء »، ولإمكانية تنويع الحركة والسكون، فهو أخص من أخويه الرباعي والخماسي ولهذا السبب قلت أوزانها، وكثرت أوزان الثلاثي.

هكذا يبدو ابن جني مقنعا في كلامه إلى درجة تجعل الدارس يتوهم أن تعليله يشمل جميع الظواهر اللغوية، ولكن الأمر ليس كذلك، فالأمثلة التي ذكرها صرفية، وأسباب تغييرها واضحة يقتضيها النطق، فيرتضيها العقل بعدئذ. إنه يذهب إلى تعميم هذه الخاصية على جميع العلل، واعتبارها على قدم المساواة، وهذا ملاحظ في العلة التعليمية عند جميع النحاة، فإنها لم

141 نفسه 56/1.

تؤد إلى اختلاف كبير بينهم. أما العلل الأخرى «القياسية والجدلية» فإنها موضوع الخلاف والجدال. وهما اللتان أدتا إلى انقسام النحاة إلى مذاهب «ومدارس» فما اختلف النحاة في علة رفع الفاعل، لأنها تعليمية « كل مسند إليه مرفوع »، والفعل معرب لأنه مضارع. فهذه أمور يؤكدها واقع اللغة، ولكننا نفهم جيدا الخلاف بينهم، إذا قال بعضهم: الفعل المضارع معرب لأنه شبيه بالاسم، وقال بعضهم الآخر: الفعل المضارع معرب لأنه يدل على معانٍ مختلفة، وكلا القولين يحتكم إلى العقل. وليس من مشاغل النحوي أن يعتمد مقولات المنطق ليستخرج الأحكام اللغوية.

وفرّق ابن جني بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة فقال: « اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب. وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة ».[142]

د- العلة عند سيبويه:

إذا كان التساؤل عن كنه الأشياء من طبيعة الإنسان فإن التعليل للظواهر النحوية ظهر مع أوائل النحاة. وقد ذكر ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب، وأورد نصا عن الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ أحمقُ

142 الخصائص 164/1.

جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة؟ وكان هذا الخبر بداية التعليل عند النحاة، لذلك دافع ابن جني عن تعليل النحاة، فقال: « أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا وتدبروا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غُفْلا يعلّل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يحتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووَقَفَهم على سَمْتِهِ وأمِّهِ ».[143]

بهذا النص يستدل ابن جني على مقصد العرب في التعليل، وأخذ النحاة بمبدأ التعليل. فكل قاعدة تعقل، وكل ظاهرة تعلل، ولم يقفوا عند التعليل المباشر القريب، بل ذهبوا يغوصون ويفترضون ويجادلون.

ولعل التعقيد قد أصاب التعليلات من تأثير المنطق الفلسفي وبخاصة على يد الرماني، إذ قال فيه الفارسي: « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء. وقال فيه أحد شيوخ أبي حيان: إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما».[144]

هـ- تصنيف العلل في الكتاب:

حفل كتاب سيبويه بأنواع كثيرة من العلل، فتراه يعلل بالاستخفاف والاستثقال والاستكراه والالتباس وكثرة الاستعمال وغيرها مما هو مصرح به في أجزاء مؤلفه. ونذكر منها:

---

143 الخصائص 249/1.

144 بغية الوعاة، ص 344.

.1	علة وجوب	الكتاب 16/1، 303، 311 و242/2، 260.
.2	علة مقابلة	الكتاب 3/1، 4 ، 7 ، 298.
.3	علة احتياج	الكتاب 18/1 و 303/2.
.4	علة إفادة	الكتاب 26/1، 27.
.5	علة السببية	الكتاب 1/ 55 و230/2.
.6	علة بعد	الكتاب 84/1.
.7	علة امتناع	الكتاب 92/1، 298.
.8	علة ثبات	الكتاب 168/1 و288/2.
.9	علة تراخ	الكتاب 235/1، 236.
.10	علة فعل	الكتاب 235/1.
.11	علة جمال	الكتاب 235/1.
.12	علة تفضيل	الكتاب 236/1.
.13	علة تعاقب وعوض	الكتاب293/1، 305، 323 و82/2.
.14	علة ترنم	الكتاب 321/1.
.15	علة تفاحش	الكتاب 324/1.
.16	علة قرب	الكتاب 16/1 و 263/2، 369.
.17	علة توهم	الكتاب 237/1، 452 و278/2، 367.
.18	علة تعريف وإيضاح	الكتاب 256/1، 258، 310، 317، 407.

.19	علة تخصيص	الكتاب 267/1، 326.
.20	علة ضعف	الكتاب273/1، 277 و193/2.
.21	علة استصحاب	الكتاب 275/1، 276.
.22	علة شدة وتمكن	الكتاب 284/1.
.23	علة تعميم	الكتاب 300/1، 301.
.24	علة اشتراك	الكتاب 305/1.
.25	علة استعانة	الكتاب 305/1.
.26	علة اتحاد	الكتاب 306/1، 318.
.27	علة تفسير	الكتاب 306/1، 324.
.28	علة لزوم	الكتاب331/1،330،309و423/2،78،361.
.29	علة شدة توكيد	الكتاب 310/1 و296/2.
.30	علة تقوية	الكتاب 313/1 و79/2.
.31	علة بدل	الكتاب 316/1.
.32	علة وصل	الكتاب 323/1.
.33	علة انفراد	الكتاب 334/1.
.34	علة خلف	الكتاب 362/1.
.35	علة إهمال	الكتاب 363/1، 459 و 204/2.
.36	علة جواز	الكتاب383/1 و 259/2 ، 271.
.37	علة إلحاق	الكتاب 383/1 و 112/2 ، 118.

.38	علة اطراد	الكتاب 439/1 ، 440.
.39	علة تشريك	الكتاب 446/1.
.40	علة معنوية	الكتاب 449/1.
.41	علة تحول أو نقل	الكتاب 4/2 ، 89.
.42	علة خروج	الكتاب 5/2 ، 245.
.43	علة انعدام النظير	الكتاب8/2 ، 402.
.44	علة أمن	الكتاب 13/2 ، 14.
.45	علة تنكير أو تحقير	الكتاب 14/2.
.46	علة عدم اطراد	الكتاب 88/2 ، 111.
.47	علة جمود	الكتاب 107/2 ، 164، 304، 305.
.48	علة مجاورة	الكتاب 121/2.
.49	علة استيحاش	الكتاب 216/2.
.50	علة ذهاب الاستثقال	الكتاب 217/2، 125.
.51	علة تغليب	الكتاب 173/2.
.52	علة بيان	الكتاب324/2،295،257، 407،347،346.
.53	علة تغيير	الكتاب 273/2 ، 274.
.54	علة وجود حاجز	الكتاب 268/2 ، 317.
.55	علة خفاء	الكتاب 296/2.
.56	علة توسع	الكتاب 303/2.

.57	علة حمل على المعنى	الكتاب 319/2.
.58	علة حمل على الموضع	الكتاب 344/2 و90/3، 91
.59	علة استغناء	الكتاب 346/2، 361.
.60	علة التباس	الكتاب 377/2.
.61	علة اختصاص	الكتاب 10/3.
.62	علة حمل	الكتاب 3/ 49، 155.
.63	علة شبه	الكتاب 68/3.
.64	علة تعليق	الكتاب 147/3، 148.
.65	علة مخالفة الأصل	الكتاب 224/3، 225.
.66	علة نظير	الكتاب 256/3.
.67	علة عدول	الكتاب 270/3، 274.

و- تصنيف العلل عند السيوطي:

شغف النحاة بالعلل وبالبحث فيها وفي أنواعها وفي التأليف فيها، وحاولوا أن يحصوها إحصاء جامعا شاملا. وهذا المنهج جيد لو يتمكن الدارس من إخضاع اللغة كمادة مستوفاة كاملة تخضع إلى دقة الحساب، ولكن في الحقيقة لا تحصى ظواهر اللغة الا إحصاء نسبيا شأنها شأن الظواهر الإنسانية.

ويشمل السيوطي هذا النزوع الموغل في الإحصاء، فقد بلغت العلل عنده أربعة وعشرين نوعا.[145] وهي: علة سماع وشبيه واستغناء واستثقال وفرق وتوكيد وتعويض ونظير ونقيض وحمل على المعنى ومشاكلة ومعادلة وقرب ومجاورة ووجوب وجواز وتغليب واختصار وتخفيف ودلالة حال وأصل وتحليل وإشعار وتضاد وأولى.

1. علة السماع كقولهم: إمرأة ثدياء، ولا يقال رجل أثدى وليس من علة إلا السماع.
2. علة تشبيه مثل إعراب المضارع لمشابهة الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.
3. علة استغناء مثل استغنائهم بترك عن ودع ووذر...
4. علة استثقال مثل استثقالهم الواو في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة.
5. علة فرق مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.
6. علة توكيد كالنون الخفيفة والثقيلة في الأمر لتوكيده.
7. علة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء.
8. علة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره.
9. علة نقيض مثل نصبهم النكرة بـ « لا » حملا على نقيضها «إن».

[145] الاقتراح، ص 115 وما بعدها.

10. علة حمل على المعنى مثل ﴿ **فمن جاءه موعظة** ﴾ **البقرة 275/2** «ذكر الفعل حملا على المعنى وهو الوعظ».
11. علة مشاكلة مثل ﴿ **سلاسلا وأغلالا** ﴾ **الإنسان 4/76.**
12. علة معادلة مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.
13. علة وجوب، وذلك تعليلهم لرفع الفاعل ونحوه.
14. علة تغليب مثل ﴿ **وَكَانَتْ مِنَ القَانِتِينْ** ﴾ **التحريم 66/ 12.**
15. علة اختصار مثل باب الترخيم و﴿ **لَمْ يَكُ** ﴾ **النحل 120/16.**
16. علة تخفيف كالإدغام.
17. علة أصل كاستحْوَذَ ويُؤَكرم وصرف ما لا ينصرف.
18. علة أولى كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
19. علة دلالة حال كقول المستهل: الهلالُ أي هذا الهلالُ، فحذف لدلالة الحال.
20. علة إشعار كقولهم في جمع مُوسَى: مُوسَوْنَ بفتح ما قبل الواو وإشعار بأن الحذوف ألف.
21. علة تضاد مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.
22. علة التحليل كالاستدلال على اسمية « كيف »بنفي حرفيتها، لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعي.

نختم بما ذكره ابن السراج في مقدمة كتابه الأصول: « واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا:كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوباً؟ ولم إذا تحركت الياء أو الواو وكان ما قبلها مفتوحا قلبت ألفا. وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع ».[146]

والخلاصة أن للعلة دورا هاما في النحو العربي وبخاصة في قياس التعميم، فهي أداة بحث ودراسة وتأصيل وتقعيد، وإنها ضرورية لاستخلاص القوانين وتعميمها. ولا غنى عنها لكل دراسة لغوية، فالاكتفاء بالوصف والتحليل ينتهي حتما إلى الجدب والجفاف، ولابد في مثل هذه الحال من التفسير والتعليل، وإذا لم يحدث تعليل للظواهر فإن العقل يبقى متسائلا.

ولكن تحول البحث في تراثنا من علة التعميم إلى علة التعليل، فصار غاية في حد ذاته، وما عادت الأحكام هي الهدف لأنها صارت معلومة بعد القرن الثالث الهجري. فتحوّل البحث- بعدئذ - إلى المبالغة في التعليل، وتوجه النحاة يطلبون أسبابا غير ملموسة، أسبابا لا قيمة لها ولا جدوى

146 الأصول في النحو 35/1.

في تعلمها وتعليمها. وما من غاية لهذا العمل إلا إبراز ما في اللغة من حكمة، وإبراز ما في عقول أهلها من نضج وتطور.

وهكذا استعمل القياس في البداية استعمالا طبيعيا لمعالجة المادة اللغوية واستنباط قوانينها واستجلاء خصائصها وضبط القواعد العامة التي تمكن من معرفة اللغة واستعمالاتها، ولكن في مرحلة تالية من تاريخ النحو العربي طغى ركن العلة على بقية الأركان في القياس، فلم تعد الخصائص اللغوية للظاهرة هي المقصودة، وإنما المقصود معرفة الأسباب المبدئية لتلك الخصائص، فعاد هذا الغلو والإغراق في التأويل إلى المجازفة والتمحّل في التعليل.

الفصـــــل الرابـــــــع

نظريـة العامل و موقف المحدثين منه

شاعت هذه النظرية في النحو العربي، فكانت من أهم الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم، فكل عامل – في نظرهم – طالب لغيره، وكل معمول مطلوب لغيره. وعلى هذه الأسس أخذ النحاة يفسرون العلاقات اللفظية بين ضمائم التركيب (الجملة).

وقد ربط هؤلاء النحاة بين العلامة العربية والأثر المسبب لها، فتارة يكون الرفع، وطورا يكون النصب، وثالثة يكون الجر، وطلبوا لكل علامة علة، فإن لم يجدوها أولوها، إذ لابد للأثر من مؤثر. ومن هنا تأسست نظرية العامل النحوي، فحصرت مسائله، وضبطت أحكامه، وانطلق النحاة من أسسها العامة، فاتفقوا في كلياتها، واختلفوا في جزئياتها.

تعريف العامل النحوي:

عرفه ابن منظور قائلا: "والعامل في العربية ما عمل عملا ما فرفع، أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا،وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب ".[147]

والظاهر أن النحاة قد استمدوا من علم التوحيد – وهو أسمى علومهم– بعض مصطلحاتهم، فسموا المؤثر (عاملا)، والأثر الحاصل (معمولا). وانتهوا إلى قرار يقضي أن لا حركة إعرابية من دون عامل، ولا عامل من دون معمول له.

147 لسان العرب، مادة (عمل) ،3108/4، وللزيادة ينظرالجرجاني، التعريفات، ص150.

ويذهب ابن جني (392 هـ) إلى أن العمل يرجع إلى المتكلم، فيقول: أَلَا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي: ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا على ما بصحبه: كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفوة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: "لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح".[148]

ومحصول قوله أن إسناد العمل إلى اللفظ هو على سبيل المجاز، باعتباره ظاهرا لكل متعلم، وينهج هذا النهج ابن مضاء القرطبي (592هـ)، فيذهب إلى أن التغيير الإعرابي يرجع في أصله إلى الله سبحانه وتعالى: " وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ".[149]

ويوضح عباس حسن هذا التناوب المفارق بين العامل اللفظي وبين المتكلم قائلا: "لا يعنينا من العمل أن يكون هو المتكلم، أو هو المعنوي،

148 الخصائص 109/1، 110.

149 الرد على النحاة، ص 77.

أو هو اللفظ ظاهرا أو مقدرا أو محذوفا، فذلك أمر سطحي شكلي بحت، وربما اقتضانا الإنصاف، وحب التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه: المعنوي واللفظي، وننصرف عن العامل بمعنى المتكلم، ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة، والناشئ فيها أن يرى العامل إن كان حسيا، ويدركه إن كان معنويا، فيضبط كلماته وألفاظه وفق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة، يرى الفعل أمامه، فيعلم أنه يتطلب فاعلا مرفوعا، وقد يتطلب مفعولا به أو أكثر. ويرى الاسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعا أو منصوبا لأنه فاعل أو مفعول... ويرى حرف الجر والمضاف، فيعرف أن كلا يحتاج إلى مجرور، فيجر الاسم بعدها، ويرى والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة، والضبط الصحيح فيما يقع بعدهما، وكأن هذا العامل أمارة قاطعة على المطلوب ورائد لا يضلل. أما العامل (المتكلم) فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات، وما يتصل بها، وما ينشأ عن تصرفها إلا إذا كان عربيا أصيلا، ينطق اللغة العربية بفطرته، وتجري على لسانه طائعة بغير أمارات مرشدة، ولا علامات يستوحيها الضبط، ويستبينها وما يتطلبه المقام من حركة دون حركة، ومن ضبط دون آخر. فالأخذ برأي الجمهور في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر عملا وتطبيقا وإفادة، بالرغم من أن ليس هو الحق في الواقع المقطوع به، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات ويغيرها،ويداور بينها إنما هو المتكلم ما في ذلك شك".[150]

[150] عباس حسن، اللغة والنحو، ص 189، 190.

وما يلاحظ في قول عباس حسن أن نظرية العامل منهج تعليمي يقتضي منا تيسيره ليستفيد منه المتعلم الناشئ، وينبغي تخليصه من مظاهر التحمل، والغلو في التأويل. وما ينتج عن ذلك أن المتكلم خاضع لسلطان اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ملزمة الأفراد، شأنها شأن الظواهر الاجتماعية التي لها وجود مستقل عن الفرد الذي يلقاها من مجتمعه، فيلتزم بنظامها في كلامه.

1-4- تأسيس نظرية العامل:

تعد نظرية العامل الفكرة الأساسية في النحو العربي، وفي ضوئها وضعت المؤلفات منذ سيبويه، إلى عصرنا هذا، وما شذ عنها إلا نفر قليل من علماء النحو واللغة.

فقد انصب جهد كثير من العلماء على تقويم اللسان، وحمايته من لحن القول، وذلك باستنباط القواعد التي تحقق لكل متعلم النطق وفق سمت كلام العرب.

وفي هذا السياق ينسب إلى الخليل أنه" ثبت أصول نظرية العوامل، ومد فروعها، وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور"[151]

نظر الخليل إلى رتبة الكلمة أو الموضع النحوي، وشرح حقيقة تأليف الألفاظ في بناء الجملة، وحدد أن حرف الجر الزائد ينسب إليه العمل اللفظي فيما بعده، ولكن لهذا المعمول موقع نحوي يحدده سياق بناء الجملة.

[151] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 38.

قال تعالى:﴿ **وكفى بالله نصيرا** ﴾ **النساء 45/4**. ومعناها (كفى الله) بالرفع على الفاعلية بحسب الموضع ولما دخلت الباء جلبت للفظ الكسرة.[152] .

وفي مذهب الخليل يكثر حذف حرف الجر مع (أن) و (إنّ). كما في قوله تعالى: ﴿**شهد الله أنه لا إله إلا هو** ﴾ **آل عمران 18/3** فهو منصوب على نزع الخافض.

قال سيبويه: "وزعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله تريد كان عبد الله أخوك، لأنها لا تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما، كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال".[153]

وإذا دخلت (ما) على (إن وأخواتها) كفتها عن العمل ما عدا (ليت) التي يجوز فيها الإعمال والإهمال في هذه الحال. وهو مقيس على التعليق في باب ظن وأخواتها. قال الخليل:"إن، لا تعمل فيما بعدها، كما أن أرى إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير إن من الفعل ما يعمل".[154]

---

152 الكتاب 92/1.

153 نفسه 131/2.

154 نفسه 138/2.

ونص سيبويه صراحة عن العامل في قوله: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل- وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[155].

ويشرع في الحديث عن الفعل بصنفيه: اللازم والمتعدي. فالمتعدي إلى واحد، ثم إلى مفعولين ثم إلى ثلاثة مفاعيل، وما تعمله في المصادر مثل المفعول المطلق والمفعول فيه، وما ينصب على نزع الخافض....

ويقتفي جمهور النحاة منهج سيبويه، ولا يكادون يحيدون عن نظرية العامل، ويخصها بعض النحاة بمؤلفات مستقلة مثل كتاب (العوامل) لأبي علي الفارسي، وكتاب (العوامل المائة) لعبد القاهر الجرجاني، وكتاب الهوامل والعوامل لأبي الحسين علي بن فضال المشاجعي، وكتاب في العوامل للسيوطي (جزء من همع الهوامع).

سار البصريون على هدي نظرية العامل، وراحوا يؤسسون لها، ويثبتون أحكامها، وقرروا أنها قواعد مطردة تقاس عليها كل الجزيئات قياسا مضبوطا، وقد أولوا الشاذ، وطرحوه من قواعدهم. ومن الأمثلة قولهم أن العامل في المبتدأ هو الابتداء (عامل معنوي)، وحقه الرفع، والخبر مرفوع

بالمبتدأ، ومنهم من قال مرفوع بالمبتدأ أو بهما معا. أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ، فهما مترافعان.[156]

واختار الفراء مذهب الأخفش في أن المضارع مرفوع بتجرده من الناصب والجازم.[157]

ووقف الكسائي في صف البصريين في باب التنازع حيث يرى في مثل قولك: وقف وقعد أحمد أن الفاعل للفعل الأول، والفاعل الثاني محذوف.

ويذهب الفراء إلى أن الفاعل للفعلين، فهما يعملان فيه معا.[158]

2-4- موقف المحدثين من العامل:

تأثر إبراهيم مصطفى بما ذهب إليه ابن جني والرضي في أن العامل هو المتكلم، كما تأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل. فقال معلقا على منهج النحاة في فكرة العامل:"رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها، عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا عرض حادث لابد له من محدث، وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثا هذا الأثر، لأنه ليس حرا فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا، وعلة موجبة،وبحثوا عنها في الكلام، فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها"[159] ويحدد هدفه ومبتغاه في قوله:"ونحن نبحث

---

156 ابن الأنباري، الانصاف، المسألة (5)، 1/ 44.

157 نفسه، المسألة (74) ، 2/ 551.

158 السيوطي، همع الهوامع 109/1.

159 إحياء النحو، ص 31.

عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى....ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير عليه من معنى"[160] ولذلك وزع الحركات فقال: الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علما على شيء، فهي الحركة الخفيفة.وفي الحقيقة هو رأي الزمخشري وابن يعيش. ويتبنى مهدي المخزومي منهج أستاذه إبراهيم مصطفى.يقول: "والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العالم، ولا يزعم وجوده، والواقع أن الضمة ليست أثرا لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما هي مظهر من العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية".[161]

ومن المحدثين من ذهب إلى أن نظرية العامل أثر من الثقافة اليونانية باعتبارها مظهرا من مظاهر التفكير المنطقي الأرسطي، واستندوا في ثبات ذلك إلى الصحبة التي كانت بين الخليل (توفي 175هـ) وحنين بن إسحاق (توفي 260هـ) الذي كانت له دراية باليونانية والسريانية والفارسية. وهذا ما أشار إليه أحمد أمين في الجزء الأول من ضحى الإسلام، وأيده إبراهيم بيومي مدكور، وتبعهما أنيس فريحة.

كما أكد إبراهيم بيومي مدكور صلة العربي بالنحو السرياني على يد يعقوب الرهاوي، ورد هذا الزعم الحاج عبد الرحمان صالح، واستدل بالحجة أن لا علاقة بين النحو العربي في نشأته الأولى وبين غيره، وبخاصة

---

160 نفسه، ص 41، 42.

161 في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 67.

في عصر الخليل وسيبويه، كما بين وجه الغلط الذي سقط فيه مهدي المخزومي حيث يستحيل أن يلتقي الخليل بجنين، لأن الأول توفي 175هـ، وولد الثاني سنة 194هـ.

إن نظرية العامل فكرة أصيلة نشأت في البيئة العربية بتأثير من علم التوحيد، وتوطدت أركانها من جراء استقراء المدونة اللغوية العربية، وما لاحظه العلماء من تغيير للحركات الإعرابية، فخلصوا إلى مظاهرها الشكلية التي تتبدل بحسب الأوضاع اللفظية في التركيب.

3-4- العوامل النحوية عند الجرجاني:

أحصى الجرجراني العوامل، فوجدها مائة عامل، وألف كتابا فيها، وهي تنقسم إلى معنوية ولفظية، وتنقسم اللفظية إلى سماعية وقياسية:

أولا العوامل المعنوية، وهي:

1. العامل في المبتدأ والخبر.
2. العامل في الفعل المضارع المرفوع.

ثانيا العوامل اللفظية، وهي:

I. العوامل القياسية: وهي سبعة:

1. الفعل.
2. اسم الفاعل.
3. اسم المفعول.
4. الصفة المشبهة.
5. المصدر.

6.الاسم المضاف.

7.الاسم التام. مثل أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها مثل: عشرون دينارا.

II. **العوامل السماعية، وهي ثلاثة عشر:**

1.حروف الجر (الباء، من، إلى، في، اللام، رب، على، عن، الكاف، مذ، منذ، حتى، واو القسم، تاء القسم، حاشا، خلا، عدا).

2.الحروف المشبهة بالفعل (إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل)

3.حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر، (لا وما المشبهان بليس)

4.حروف تنصب الاسم المفرد (الواو بمعنى مع وإلا للاستثناء ويا وأي وهيا وأيا والهمزة).

5.حروف تنصب الفعل المضارع (أن، لن، إذن، كي).

6.حروف تجزم الفعل المضارع (إن، لم، لما، لام الأمر، لا الناهية).

7.أسماء تجزم الفعل المصارع على معنى (إن) الشرطية (من، أي، ما، متى، مهما، أينما، أنى، حيثما، إذما).[162]

8.أسماء ينتصب ما بعدها على التمييز (من واحد إلى تسعة إذا ركبت مع عشرة،وكم، وكأين، وكذا).

---

[162] الجرجاني، العوامل المائة النحوية، ص 228: "إذ ما ظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي، وهي حرف شرط يجزم فعلين عند سيبويه".

9.كلمات هي أسماء أفعال، منها ما ينصب (رويد، بله، هاء، دونك، عليك، حيهل)، ومنها يا يرفع(هيهات، شتان، سرعان).

10. أفعال ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر (كان، صار، أصبح، أمسى، أضحي، ظل، بات، مازال، مابرح، ما فتئ، ما انفك، مادام، ليس).

11. أفعال مقاربة ترفع اسما واحدا (كاد، أوشك، عسى، كرب).

12. أفعال مدح وذم ترفع الاسم المعرف (نعم، بئس، ساء، حبذا).

13. أفعال أشك (ظننت، حسبت، خلت) وأفعال يقين (علمت، رأيت، وجدت)، والفعل (زعم) متوسط بين هذه الستة.

4-4- العامل النحوي وأقسام الكلم:

قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

- **الفعل:** يعمل متقدما ومتأخرا، مذكورا ومحذوفا، فهو أقوى العوامل، يعمل في الأسماء الرفع والنصب.
- **الاسم:** الأصل أن يكون معمولا، لا عاملا. ويعمل لمشابهته الفعل، أو لتضمنه معنى الحرف، أو لنيابته عنه.
- **الحرف:** لا يعمل إلا ما اختص بفعل أو اسم، فإن تردد عليهما معا بطل عمله. والحروف منها ما يعمل لفظا ومعنى كحروف الجر ومنها

ما يعمل لفظا كحرف الجر الزائد، وقسم ثالث يعمل معنى مثل (هل).

إن الأفعال أقوى العوامل اللفظية فهي أصول، وأسماء تحمل عليها إذا شابهتها. فالفرع أضعف من الأصل" فلا يقوى قوته، ولأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول"[163] ومما هو شائع الآن أن مسألة الأصل والفرع يميزها أن العلامة لا تدخل إلا على الفروع كعلامات التأنيث والجمع.[164]

وقد صار للعامل النحوي أصول يحتكم إليها في إثبات الأحكام النحوية، وما يلابسها من خلافات تستند إلى ظاهرتي السماع والقياس، منها:

1- **كل تغير إعرابي سببه عامل:**

ربط النحاة بين العلامة الإعرابية، والعامل المسبب لها، فالإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، فإن لم يظهر في التركيب قدروه. قال سيبويه:" وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع، تقول: وبلد، تريد: ورب بلد، وتقول: زيدا، تريد: عليك زيدا، وتقول الهلال تريد: هذا الهلال، فكله يعمل عمله مظهرا"[165].

2- **العامل يحدد كيفية إعراب المعمول:**

163 ابن الأنباري، الانصاف 176/1.

164 السيوطي، همع الهوامع 18/1.

165 الكتاب 106/1.

لا يتوقف العامل على ظهور الحركة الإعرابية، بل يتعداها إلى كيفية إعراب اللفظ الذي دخل عليه العامل، فإن لم تظهر الحركة قدروها بحسب العامل في مثل الاسم المقصور، فإن كان العامل رافعا عرفت أن موضعه الرفع وإن كان ناصبا حكمت بأن موضعه النصب...

3- **غير العامل يعمل إذ شابه العامل:**

إذا شابه اللفظ لفظا آخر أعطي حكمه بحسب قوة ذلك الشبه مثل تشبيههم(ما) الحجازية بـ(ليس) في نفي الخبر في زمن الحاضر عند الإطلاق.

4- **تكون لعامل منزلة بين منزلتين إذا كان شبه من عاملين:**

ومثلها (ليس)، فقد شابهت (كان) لأنها فعل، كما شابهت (ما) لأنها تنفي الحال. و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها، و(ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما شابهت (كان)، وشابهت (ما)، صارت لها منزلة بين منزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها، لأنها أقوى من(ما) بسبب أنها فعل، وهي تنصرف، و(ما) حرف ولا تنصرف، والفعل أقوى من الحرف[166].

5- **العامل يشبه غير العامل فلا يعمل:**

ومثلها (أن) المخففة فإنها تشبه (ما) المصدرية، لذلك فلا تعمل، ويجوز إهمال (أن) المصدرية حملا على أختها (ما) المصدرية، فيرفع الفعل بعدها،

---

166 الإنصاف 164/1.

وعليه قراءة ابن محيصن ﴿**لمن أراد أن يتمَّ الرَّضاعة**﴾ **البقرة 233/2** مثل جواز إهمال (إن) الشرطية حملا على إهمال (لو)[167].

6- **قد يحذف العامل ويبقى عمله:**

يحذف العامل إذا أغنت عنه القرائن، مثل وجوب حذف (أن) الناصبة للمضارع بعد واو المعية كما ورد في قولهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ.

7- **رتبة العامل الصدارة:**

الأصل أن يتقدم العامل على معموله. ولكن إذا كانت له أسباب القوة أمكنه العمل متقدما ومتأخرا مثل حجية البصريين في رفع المبتدأ للخبر لأن العامل متقدم، وذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، وهذا يقضي أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال؛ وما يؤدي إلى المحال محال.[168]

8- **لا يتبادل العاملان العمل:**

يمكن أن يكون اللفظ عاملا ومعمولا شريطة ألا تتبادل الكلمات العمل، فتكون كل واحدة منهما عاملة في الأخرى ومعمولة لها، كما هو مذهب الكوفيين في الترافع، وشاهده ما جاء في القرآن الكريم من نظائر ﴿**أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى**﴾ **الإسراء 110/17**، فالفعل (تدعوا) مجزوم بالأداة (أياما) وهي منصوبة بالفعل (تدعوا)، فصار كلاهما عاملا

---

167 همع الهوامع 91/4.

168 الإنصاف 48/1.

ومعمولا[169]، يقول الزجاجي: " ليس بمنكر في الكلام عامل قد عمل فيه غيره، فيكون عاملا ومعمولا فيه، كقولنا: رأيت ضاربا زيدا..."[170]

9- **بعض العوامل يُلغى عمله:**

الأصل في العوامل أن تعمل، وقد تخرج عن هذا الأصل في بعض الحالات، فيلغى عملها، كما في أفعال الشك واليقين إذا ما تأخرت نحو: زيد ظننت ، قائم. قال سيبويه: " فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن".[171]

10- **لا يفصل بين العامل ومعموله:**

الأصل عدم الفصل بين العامل ومعموله، ويمكن أن يتجاوز هذا المبدأ بالفعل لقوته، وبعض الأسماء المحمولة على الفعل. أما الحرف فلا يجوز فصله عن معموله." إن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها، فيجب أن يكون العامل مع المعلول كذلك إلا في مواضع قد استُثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح".

11- **لا يجتمع عاملان على معمول واحد:**

تعرف هذه المسألة في النحو العربي بالتنازع، وهي وجود عاملين، والمعمول واحد، فلا يصح لهما العمل اللفظي معا، بل العمل لأحدهما، ويكون للثاني العمل المعنوي. وشرطها أن يتقدم العاملان، ويتأخر ما يطلبانه. كقوله تعالى: ﴿ **آتوني أفرغ عليه قطرا** ﴾ **الكهف 96/18.**

---

169 نفسه 45/1.

170 الإيضاح، ص 141.

171 الكتاب 56/1.

12- **الشيء لا يعمل في نفسه:**

وتوضيح ذلك أن جزء الكلمة لا يكون عاملا فيها، مثل أداة التعريف (أل) لا تعمل في الاسم، وكذا السين لا تعمل في المضارع، ولا سوف، ولا قد، وبذلك يبطل مذهب الكسائي في رأيه أن المضارع يرتفع بحرف المضارعة؛ لأنها أحرف تعد جزءا من الفعل المضارع.

13- **حيث يقع العامل يقع المعمول:**

يمتنع وقوع المعمول في موضع لا يقع فيه العامل؛ لأن المعمول تابع للعامل، فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، وأجمل أحواله أن يقع في موقعه.

14- **العامل الواحد لا يعمل في معمولين متماثلين:**

ومثاله أنهم أعربوا الاسم في قوله تعالى: ﴿**والشمس تجري لمستقر لها**﴾ **يس 38/36** مبتدأ، وامتنع أن يكون فاعلا؛ لأن الفاعل مضمر. ولو أعربوا المتقدم فاعلا لاجتمع فاعلان لفعل واحد، وهو ممتنع.

15- **العامل في الفعل لا يعمل في الاسم والعكس:**

ومثاله أن ناصب الفعل المسبوق بلام التعليل هو أن مضمرة؛ لأن اللام من عوامل الأسماء، ولذلك لا يجوز أن يكون من عوامل الأفعال.[172]

172 الإنصاف 576/2.

16- **العامل النحوي يشبه العامل الحسي:**

لا يتصور النحاة معمولا لعامل منعدم أصلا، فلابد أن يكون ظاهرا أو مقدرا. أما أن يكون العامل معدوما كمذهب ثعلب في نصب الظرف الواقع خبرا لفعل محذوف غير مقدر، فلا يجوز لبطلانه، وفساد تعليله.

وخلاصة القول أن نظرية العامل منهج قديم أصّله القدماء في النحو العربي، يمكن أن نستفيد من بعض مقولاته لتعليم النشء العربية، ولكن من الواجب علينا أن نعمل بشكل جدي على تخليصه من مظاهر التمحل، وأساليب الغلو والمماحكات.

خاتمـــــــــــــة

لقد تجولنا في مناكب مادة الأصول، وساغ لنا التفكير في كثير من القضايا والمسائل التي تعد ركيزتها الأساس، وانتهى بنا التطواف إلى الملخص الآتي :

- نشأ علم أصول النحو، بعدما اكتمل بناء أصول الفقه، فهو متأثر ببئة الفقهاء، والبحث فيه بحث في أدلته؛ فينتقل اللغوي عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل.

- استنتج العلماء المتأخرون منهجية علماء النحو من سيرتهم، وتنقلاتهم بين أعراب البادية، ومن المدونة اللغوية التي تركوها، فكانت محصورة بين قبائل وسط الجزيرة، ولا تتعدى مدتها الزمنية ثلاثة قرون (150 سنة قبل الإسلام، و150 سنة بعده).

- اللغة تتأثر بعامل الزمان والمكان، وفصاحتها ترتبط بدرجة انعزالها، وابتعادها عن أماكن التأثر، فكانت الفصاحة درجات منها الفصيح والأفصح، ولذلك عزفوا عن لهجات التخوم.

- لغة القرآن الكريم هي الأرقى والأفصح، وعليها يقاس كل كلام مهما يكن قائله، فان وافقه فهو الفصيح، وإن خالفه فهو دون ذلك .

- القراءة القرآنية سنة متبعة يجب قبولها والمصير إليها، والاحتجاج بها، فهي حجة على اللغة، وليست اللغة حجة عليها.

- أجمع العلماء على أن النبي (ص) أفصح العرب قاطبة، وأن أقواله حجة في اللغة إذا ثبت أنها لفظ النبي (ص) نفسِه. ولكن قلّ الاستشهاد

بالحديث في كتب النحاة الأوائل كسيبويه والمبرد وابن السراج... وكثر عند نحاة الأندلس كالسّهيلي وابن خروف وابن مالك ...

- ترك العلماء الاستشهاد بالحديث لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (ص). لقد جوّز الرواة النقل بالمعنى، وكان فيهم الأعجمي، ومن هنا كان تغيير اللفظ الفصيح . فلئن كان هذا احتمالا واردًا، فإنه لا ينسحب إلا على عدد قليل من الحديث. وقد وقع تغيير في بعض الشعر فهل تركوه ؟

- يصحّ الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو واللغة، إذا كان قد ورد في الكتب الصحاح الست، أو فيما قبلها من مدونة الحديث.

- كلام العرب يشمل الشعر والنثر ممّا قالت العرب المحتجّ بهم، وقد اشترط فيه النحاة شروطا، منها أن يكون معلوم القائل. وينتمي إلى بيئة الفصحاء، وعصر الفصاحة.

- ورد في كتاب سيبويه خمسون بيتا مجهول القائل، ولا أحد اعترض على قواعد سيبويه، وما كان مجهولا في بيئة فقد يكون معلوما في غيرها، بل الجهل أمر نسبيّ.

- لم يكن الاتفاق واضحا بين النحاة في ضبط الشاهد الشعري، لا في حدوده الزمنية، ولا في شروط روايته. فقد استشهدوا بشعر الزبّاء وجُذيمة الأبرش وعمارة بن عقيل، وأبي تمام والمتنبّي وأبي فراس الحمداني وهم لا يعدّون من الفصحاء(حسب شروطهم).

- ما ضرّ النحو العربي، لو نقّيناه من بعض الشواهد الشعرية، لأنها محلّ الضرورات، وهي تختلف عن اللحن طبعًا، فصاحب الضرورة يحاول وجها من وجوه القياس، أو يراجع أصلا متروكًا من أصول اللغة.
أو لم يقل سيبويه : وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهًا.

- القياس منهج لغوي يرتكز على فكرة الأصل والفرع، يحتاج إليه المتكلم للتعبير عن حياته المتجددة، فهو إنشاء لغة جديدة على نمط ما بني عليه الكلام القديم. فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

- العلة هي السبب التي يوجب الحكم اللغوي، وبها يتوصّل إلى تعلّم كلام العرب، ورفض ابن مضاء القرطبي العلل الثواني والثوالث(العلل القياسية والجدلية)، واكتفى بالعلل التعليمية التي تهدف إلى ضبط الكلام العربي .

- نظرية العامل من أهم الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم، فكل عامل طالب لغيره، وكل معمول مطلوب لغيره، وعلى هذه الأسس راح النحاة يفسّرون العلاقات اللفظية بين ضمائم التركيب. وإسناد العمل إلى اللفظ هو من قبيل المجاز؛ لأن العمل في أصله يرجع إلى المتكلم .

المصـــــادر و المراجـــــع

- المصحف الشريف برواية ورش عن نافع.

- **إبراهيم مصطفى**

1- إحياء النحو، لجنة التأليف والنشر، القاهرة 1959.

- **أحمد أمين**

2- ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، ط10، بيروت 1969.

- **الإستراباذي** (رضي الدين محمد بن الحسن، توفي 686هـ).

3- شرح الكافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998.

- **الأشموني** (أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، توفي 900هـ).

4- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تعليق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط3، القاهرة، 1970.

- **الأصفهاني**(أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي توفي 967هـ).

5- الأغاني، تحقيق علي محمد البجاوي، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت (د.ت) .

- **الأفغاني (سعيد).**

6- في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط3، دمشق، 1964.

- **ابن الأنباري** (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، توفي 577هـ).

7- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق 1957.
8- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت (د. ت).

- **الأنصاري** (أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت، توفي 215هـ).

9- النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، بيروت1980.

- **الأنصاري** (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام، توفي 761هـ).

10- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت (د، ت).

- **تمام حسن**

11- الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1982.

- **ثعلب** (أبو العباس أحمد بن يحي، توفي 291هـ)

12- مجالس ثعلب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار المعارف، ط5 ، القاهرة 1987.

- **الجرجاني** (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، توفي 471 هـ).

13- العوامل المائة النحوية، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1988.

- **الجرجاني**(علي بن محمد الشريف، توفي 816هـ).

14- كتاب التعريفات، مكتبة لبنان ، بيروت1985 .

- **الجمحي** (محمد بن سلام، توفي 231هـ)

15- طبقات الشعراء ، دار النهضة العربية، بيروت (د.ت) .

- **ابن جني** (أبو الفتح عثمان ، توفي 392 هـ).

16- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط 2، بيروت (د. ت).

17- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها،تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، القاهرة 1994.

- **الحلواني** (محمد خير).

18- أصول النحو العربي، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية مطبعة الشرق، حلب، سوريا 1978.

- **أبو حيان** (محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، توفي 745 هـ).

19- تفسير البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت 1978.

- **خان محمد**

20- اللهجات العربية والقراءات القرآنية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 ، القاهرة 2002.

- **ابن خلّكان** (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، توفي 681هـ).

21- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الفكر، بيروت.

- **الزبيدي** (أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي، توفي 379 هـ).

22- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1984.

- **الزجاجي** (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، توفي 337 هـ).

23- الايضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت 1979.

- **الزمخشري** (محمد بن عمر بن محمد بن أحمد جار الله، توفي 538هـ).

24- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق محمد مرسي عامر، ومراجعة شعبان محمد إسماعيل، دار المصحف، شركة مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد، الطبعة الثانية، القاهرة 1977.

- **ابن السراج** (أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، توفي 316 هـ).

25- الأصول في النحو تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1985.

- **سيبويه** (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، توفي 180 هـ).

26- الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977.

- **السيّد أحمد عبد الغفار**

27-التصور اللغوي عند علماء الأصول، دار المعرفة، القاهرة2003 .

- **السيرافي** (أبو الحسن بن عبد الله السيرافي توفي 368هـ).

28- أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة البابي الحلبي، ط5، القاهرة1955.

- **السيوطي** (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن، توفي 911 هـ).

29- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، القاهرة 1976.

30- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تصحيح محمد أحمد وجاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (د. ت).

31- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع، الكويت 1975.

- **شوقي ضيف**

32- المدارس النحوية ، دار المعارف، ط4، القاهرة1979.

- **الصبان** (أبو العرفان محمد بن علي المصري، توفي 1118 هـ).

33- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية، تصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت).

- **عباس حسن**

34- اللغة والنحو، دار المعارف، ط2، القاهرة 1971.

- **ابن عقيل** (بهاء الدين عبد الله بن عقيل، توفي 769 هـ).

35- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، بيروت 1974.

- **العكبري** (أبو القاسم عبد الله بن الحسين ، توفي 616هـ).

36- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.

- **الفارابي** (أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان، توفي339هـ).

37-كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق ، ط2، بيروت1990.

- **الفراء** (أبو زكريا يحي زياد، توفي 207 هـ).

38- معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط3، بيروت 1983.

- **ابن فارس** (أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، توفي 395هـ).

39- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، ملتزم الطبع والنشر أ.بدران، بيروت 1964.

- **ابن قتيبة** (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ، توفي 276هـ).

40- الشعر والشعراء ، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف ، ط2، القاهرة 1982.

41- **القرطبي** (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، توفي 671هـ).

42- الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1985.

- **القفطي**(علي بن يوسف أبو الحسن، توفي 646هـ).

43- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت 1986.

- **اللغوي** (أبو الطيب عبد الواحد بن علي، توفي 351هـ).

44- مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر والتوزيع(د.ت).

- **المبرد**(أبو العباس محمد بن يزيد، توفي 285هـ).

45- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط1، بيروت1997.

46- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت(د.ت).

- **مجدي وهبة وكامل المهندس**

47- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان 1979.

- **محمد أبو زهرة**

48- أصول الفقه، دار الفكر العربي، بيروت (د.ت).

- **محمد الخضر حسين**

49- القياس في اللغة العربية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت(د.ت).

- **محمد عيد**

50- أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة 1987.

- **ابن مضاء**(أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان بن مضاء اللخمي، القرطبي، توفي 581هـ).

51- كتاب الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة1982.

- **ابن منظور**(جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، توفي 711هـ).

52- لسان العرب، دار المعارف، القاهرة(د.ت).

- **منى إلياس**

53- القياس في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1985.

- **مهدي المخزومي**

54- فن النحو العربي، نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان(د.ت).

- **ناصر الدين الأسد**

55- مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف، ط3، القاهرة 1966 .

- **النحاس**(أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، توفي 338هـ).

56- إعراب القرآن تحقيق زهير زاغد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، القاهرة 1985.

- **ابن النديم** (محمد بن اسحاق النديم البغدادي، توفي 377هـ).

57- الفهرست، تحقيق مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1985.

الفهـــرس العـــــــــام

الصفحة

- **إهداء** 5
- **مقدمة** 9

- **تمهيد: أصول النحو، وحدود الفصاحة** 13-23

2-1- تعريف أصول النحو 14

2-2- حدود الفصاحة 16

- **الفصل الأول: النقل أو السماع** 27-62

أولا- أقسام النقل 30

3-1- القرآن الكريم 31

3-2- الحديث الشريف 33

3-3- كلام العرب 39

أ- الشعر المجهول قائله 47

ب- الرواية والمشافهة 49

ج- الرواة والرواية 50

ثانيا- شروط النقل 56

3-1- الناقل 56

3-2- المنقول 57

3-3- المنقول إليه 58

أ- أصول بصرية لا يرضاها الكوفيون 61

ب- أصول كوفية لا يرضاها البصريون.....61

ج- ضوابط الاستدلال في كتاب الإنصاف 62

- **الفصل الثاني: القياس وأنواعه** 65-95
أولا- تعريف القياس.....66
3-1- قياس المنطق 67
3-2- قياس الفقه 67
3-3- قياس النحو 68
أ- قياس التعميم 71
ب- قياس التعليل 73
ثانيا- حدود القياس 78
أ- تعارض السماع والقياس 80
ب- انقسام القياس عند ابن الأنباري 81
ثالثا- أركان القياس 82
4 -1 المقيس عليه(الأصل) 82
4-2 المقيس (الفرع) 85
4-3 الحكم 86
4-4 العلة.....87
رابعاً- قياس المحدثين.....87
أ- أمثلة من القياس 87
- **الفصل الثالث: العـــــلة وأنواعها**.....99-119
- تعريف العلة.....99
3-1- العلل التعليمية 100
3-2- العلل القياسية 101

3-3- العلل الجدلية النظرية 102
أ- موقف ابن مضاء من العلل 102
ب- موقف النحاة من العلة 105
ج-منطقية العلل 108
د- العلة عند سيبويه 110
هـ-تصنيف العلل في الكتاب 111
و-تصنيف العلل عند السيوطي 115
- الفصل الرابع: نظرية العامل وموقف المحدثين منه.....123-139
- تعريف العامل النحوي.....123
4-1- تأسيس نظرية العامل.....126
4-2- موقف المحدثين من العامل 129
4-3-العوامل النحوية عند الجرجاني 131
4-4-العامل النحوي، وأقسام الكلم.....133
- **خاتمة**.....143
- **قائمة المصادر والمراجع**.....149

الباحث في سطور.

*الدكتور محمد خان

* أستاذ التعليم العالي

*عميد كلية الآداب واللغات.

*باحث في علوم اللسان العربي

*صدر له من الكتب:

1- القراءات القرآنية واللهجات العربية، دار الفجر، القاهرة سنة **2002**.

2- لغة القرآن الكريم- دراسة لسانية للجملة في سورة البقرة،دار الهدى، عين مليلة، الجزائر **2004**.

3- الدارجة وصلتها بالفصحى- دراسة لسانية للغة منطقة الزيبان(بسكرة)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر **2005**.

4- منهجية البحث العلمي، مطبعة ابن زيد، بسكرة-الجزائر- **2011**.

*حفظ القرآن الكريم. وانتظم في المدرسة لمدة سنة واحدة، ثم انتسب إلى التعليم الخاص، ومارس مهنة التعليم إلى أن حصل على شهادة الباكلوريا سنة **1976**.

*تخرج مجازا في الأدب العربي من **جامعة عنابة** سنة **1980**.

*تحصل على شهادة الماجستير في اللسانيات التطبيقية سنة **1986** وكانت أول رسالة تناقش في العلوم الإنسانية **بجامعة عنابة**.

*تحصل على شهادة دكتوراه دولة في علوم اللسان العربي سنة **1997** من **جامعة الجزائر**.